بسم اللّه الرحمن الرحيم

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
ITFC
التقرير السنويّ 1429هـ

الفهرس

رسالة رئيس مجلس الإدارة *00*

رسالة الرئيس التنفيذيّ *00*

المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة *00*

الموجز *00*

«المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» وتصدّيها للأزمة المالية العالمية *00*

تعزيز التجارة البينية *00*

تمويل التجارة *00*

«منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة» *00*

عملية عالية التأثير: طاجيكستان *00*

عمليات عالية التأثير: تركيا *00*

«منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» *00*

عمليات عالية التأثير: الأردن *00*

عمليات عالية التأثير: السودان *00*

«منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» *00*

عمليات عالية التأثير: بوركينافاسو *00*

عمليات عالية التأثير: كوت ديفوار *00*

«خطة تمويل الصادرات» التابعة لـ«المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» [باديا] *00*

برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ *00*

تعزيز التجارة *00*

تعزيز التجارة: ثلاثة أنشطة هامة *00*

تيسير التجارة *00*

تيسير التجارة: نشاطان هامّان *00*

تعزيز القدرات *00*

تعزيز القدرات: نشاطان هامّان *00*

تطوير السلع الإستراتيجيّة *00*

مذكرات تفاهم مهمة *00*

الحوكمة المؤسسية *00*

مجلس الإدارة *00*

فريق الإدارة *00*

الجوائز والتقديرات *00*

التقارير والحسابات النظامية *00*

لمحة عن الأرباح *00*

الفهرس

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين *00*

حساب الربح والخسارة *00*

الميزانية *00*

قائمة التدفقات النقدية *00*

ملاحظات على القوائم المالية *00*

معلومات عن المساهمين *00*

الجدول 6: إحصاءات عن المساهمين *00*

الملحق الأوّل: دور «المؤسسة» في تنفيذ خطة «اجتماع فريق الخبراء» *00*

أ. تمويل التجارة *00*

ب. تيسير التجارة *00*

ج. تعزيز القدرات *00*

د. تنمية التجارة *00*

هـ. تطوير السلع الإستراتيجيّة *00*

الملحق الثاني: تنفيذ أنشطة «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» 1429 هـ *00*

تعزيز التجارة *00*

تيسير التجارة *00*

تعزيز القدرات *00*

الجداول والرسوم البيانية

الرسم البيانيّ 1: اعتمادات «المؤسسة» لتمويل التجارة في القطاعين العامّ والخاصّ *00*

الرسم البيانيّ 2: اعتمادات «المؤسسة» لتمويل التجارة في الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء *00*

الجدول 1: إجماليّ عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة *00*

الجدول 2: تأثير عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة في «منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة» *00*

الجدول 3: تأثير عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة على «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» *00*

الجدول 4: عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة في «الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً» *00*

الجدول 5: عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة في «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» والدول الأفريقية *00*

الرسم البياني 3: عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة بحسب السلع *00*

الرسم البياني 4: مقارنة بين تمويل «المؤسسة» للتجارة ومواردها المعبّأة بحسب المناطق *00*

الرسم البيانيّ 5: العائد على مختلف فئات أصول «المؤسسة» مقارنة بمتوسط سعر الليبور خلال سنة 1429هـ (2008م) *00*

الجدول 6: تفاصيل أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ (2008م) *00*

الرسم البيانيّ 6: تركيبة أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ *00*

رسالة رئيس مجلس الإدارة

بسم اللّه الرحمن الرحيم،،،

أصحاب المعالي أعضاء الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،

السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته،،،

منذ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في عام 1395 هـ (1975م)، وضع من ضمن أهدافه تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، والذي يساهم في الوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية بشرية شاملة لتحسين المستوى المعيشي للشعوب في العالم الإسلامي وذلك من خلال البرامج التي تدعم التجارة البينية.

ومن أجل تسهيل وتسريع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، برزت فكرة إنشاء «مؤسسة دولية مستقلة» وذلك ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل التعامل بشكل فاعل مع تمويل وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، وهو ما نص عليه قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال الاجتماع السنوي الثلاثون الذي عقد في بوتراجايا، ماليزيا في 17 جمادى الأول 1426هـ (24 يونيو 2005م).

وأنشئ هذا الكيان المستقل تحت أسم «المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وتنص اتفاقية تأسيس هذه المؤسسة إلى توحيد واستيعاب كافة برامج وأنشطة تمويل وتنمية التجارة وتشجيع الأنشطة التجارية التي تنفذها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة. ومن أهم نشاطات المؤسسة تمويل وتسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك التبادل الخارجي مع العالم. تعمل المؤسسة أيضا على مساعدة الدول الأعضاء ومؤسساتها في الحصول على الموارد المالية الخاصة والعامة وخلق فرص استثمارية من أجل دفع عجلة التجارة البينية لتمكين الدول الأعضاء من تعزيز قدراتها للاندماج في منظومة التجارة العالمية.

أتمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحمد اللّه عامها الأول، حيث بلغ حجم العمليات الإجمالي المعتمد أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي تم تمويلها من خلال الموارد الذاتية للمؤسسة وموارد إضافية تم تعبئتها من الأسواق المالية الدولية بالرغم من الظروف العالمية الراهنة. بالإضافة إلى ذلك فإن برامج التعاون وتنمية التجارة التي نفذتها المؤسسة خلال هذا العام ساهمت بشكل كبير في تحقيق وتسهيل التجارة وبناء قدرات العديد من المؤسسات ومراكز تنمية التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولكلٍّ وِجهةٌ هو مُوَلّيها فاستبِقوا الخيراتِ
أينَ ما تكونوا يأتِ بِكُمُ اللّهُ جميعاً إنّ اللّه
على كلّ شيءٍ قديرٌ.
سورة البقرة، الآية 148

إنه من دواعي سروري واعتزازي واستنادا إلى اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن أقدم إلى الجمعية العامة الموقرة نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة التقرير السنوي الأول الذي يغطي الفترة 1429/01/01هـ - 1429/12/30هـ (2008/01/10م – 2008/12/28م). ويشتمل التقرير على لمحة عامة عن انطلاق أعمال المؤسسة بالإضافة إلى نشاطاتها خلال العام وقوائمها المالية المدققة. ويعكس هذا التقرير جهود المؤسسة نحو تتويج مسيرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكذلك نحو تحقيق الهدف من إنشائها وهي تعتزم بمشيئة اللّه مواصلة جهودها لتحقيق تطلعات المساهمين.

أدعو اللّه عز وجل بالتوفيق والنجاح للمؤسسة لتتمكن من تحقيق أهدافها السامية.

د. أحمد محمد علي
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذيّ

بسم اللّه الرحمن الرحيم،،،

تعتمد نجاحات المساعي الإنسانية إما على القدرات والإمكانات الموروثة أو على انتهاج سياسات حكيمة تفضي إلى الرخاء والازدهار. ولا ينفك رفع مستوى المعيشة، وتأمين حياة أفضل، يمثل مسعىً دؤوباً للأمة الإسلامية. ولقد كان هذا المسعى لخير الأمة هو حجر الزاوية في تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

وتعتمد استراتيجية المؤسسة على النهوض بالتنمية مع أخذ الربح بعين الاعتبار، وكذلك على تنمية القطاعات الاستراتيجية الأساسية في اقتصاد الدول الأعضاء. وتتوائم هذه الاستراتيجية مع هدف «إعلان مكة» الخاص برفع نسبة التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى 20% وذلك بحلول عام 2015. وفي هذا السياق، فإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنتهج خمسة مسارات أساسية لأعمالها وأنشطتها بغية تحقيق هذا الهدف؛ تمويل التجارة، وتطوير التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية السلع الاستراتيجية.

وقد استهلت المؤسسة نشاطها رسمياً في الأول من المحرم من عام 1429هـ (العاشر من يناير 2008)، وخلال العام الأول لعملياتها تمكنت من وضع أساس متين للجهود التي تسهم في تنمية التجارة فيما الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بعضها البعض من جهة، وفيما بين تلك الدول وبين بقية العالم من جهة أخرى. ولقد كان تحول النشاط التجاري بالبنك إلى هذه المؤسسة المستقلة تحولاً لا عنت فيه لما ورثته من زخم الخبرات المتراكمة على مدى ثلاثين عاماً، في مجال تمويل التجارة وتنميتها.

وإن هذا لإنجازٌ جديرٌ بالثناء، لاسيما أنه تحقق في ظل عدم الاستقرار المالي الذي شهده العالم خلال النصف الثاني من عام 2008. وقد كان الأساس المتين الذي تقوم عليه أساليب التمويل الإسلامي درعاً واقياً لنا إزاء تلك المحنة، إذ لا يحفل، إلا بالمعاملات التجارية الكائنة في أرض الواقع، دون أيما شائبة من مراهنة أو مقامرة.

رجالٌ لا تُلهيهمْ تجَارَةٌ ولا بَيْعٌ عن ذِكرِ اللّهِ
وإقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكَاةِ يَخافونَ يوماً
تَتقلّبُ فيه القلوبُ والأبصارُ.
سورة النور، الآية 37

وقد آلت المؤسسة على نفسها التزاماً نحو تمويل التجارة البينية للدول الأعضاء، يتجلى في النسبة العالية لاعتمادات تمويل التجارة البينية والتي بلغت 83%. وتعتبر المساعدات الموجهة إلى مؤسسات الدول الأعضاء ذات الحجم الصغير والمتوسط من أولويات توجهات المؤسسة، نظراً لما تتمخض عنه أنشطة تلك المؤسسات من فرص تصدير وتوظيف. كما يعمل الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء الأقل نمواً على توفير فرص أكبر للعمل، ولاسيما فى المناطق الريفية والمجتمعات الزراعية.

وقد تَجَلّتْ الثقة الكبيرة التي حازتها المؤسسة في الأسواق المعنية خلال عامها الأول في صور عدة، قد يكون أبرزها النجاح في تعبئة الأموال من مؤسسات مالية من مختلف أنحاء العالم لتمويل عملياتها. وتعكف المؤسسة حالياً – بموجب الصلاحيات المخولة لها وبالتعاون مع بلدان أعضاء بعينها – على تأسيس صناديق للتمويل ثم إدارتها وتوجيهها لما فيه صالح الدول الأعضاء. وسوف تشمل تلك التحالفات الاستراتيجية مؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف حيث الأهدافُ والغايات واحدة.

ولن يبرح برنامج التعاون التجارة (TCPP) يؤدي دوره بوصفه قناة للتواصل في تقديم الخدمات ولاسيما بعد تعزيزه بشركات استراتيجية تُصاغُ حالياً مع جهات عدة تشمل؛ المنظمات المعنية بتنمية وتطوير التجارة بالدول الأعضاء، ومؤسسات ومراكز التدريب، والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولسوف تغتنم المؤسسة السنوات القادمة لحشد مكاسبها وتوظيف مواردها في توسيع نطاق أنشطتها من خلال شبكة ممتدة من الفروع، تكون أقرب لنبض عملائها وأقْدَرَ على استقطاب المزيد منهم. وإن مما يعين على بلوغ ذلك حسن استغلال أغلى ما نملك من موارد وتطويره، ألا وهو العنصر البشري.

وإنني على ثقة من قدرة المؤسسة على الوفاء بتطلعات الأمة وطموحاتها، بفضل من اللّه، ثم بفضل دعم الدول الأعضاء وتفاني موظفي المؤسسة.

د. وليد الوهيب
الرئيس التنفيذي
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة

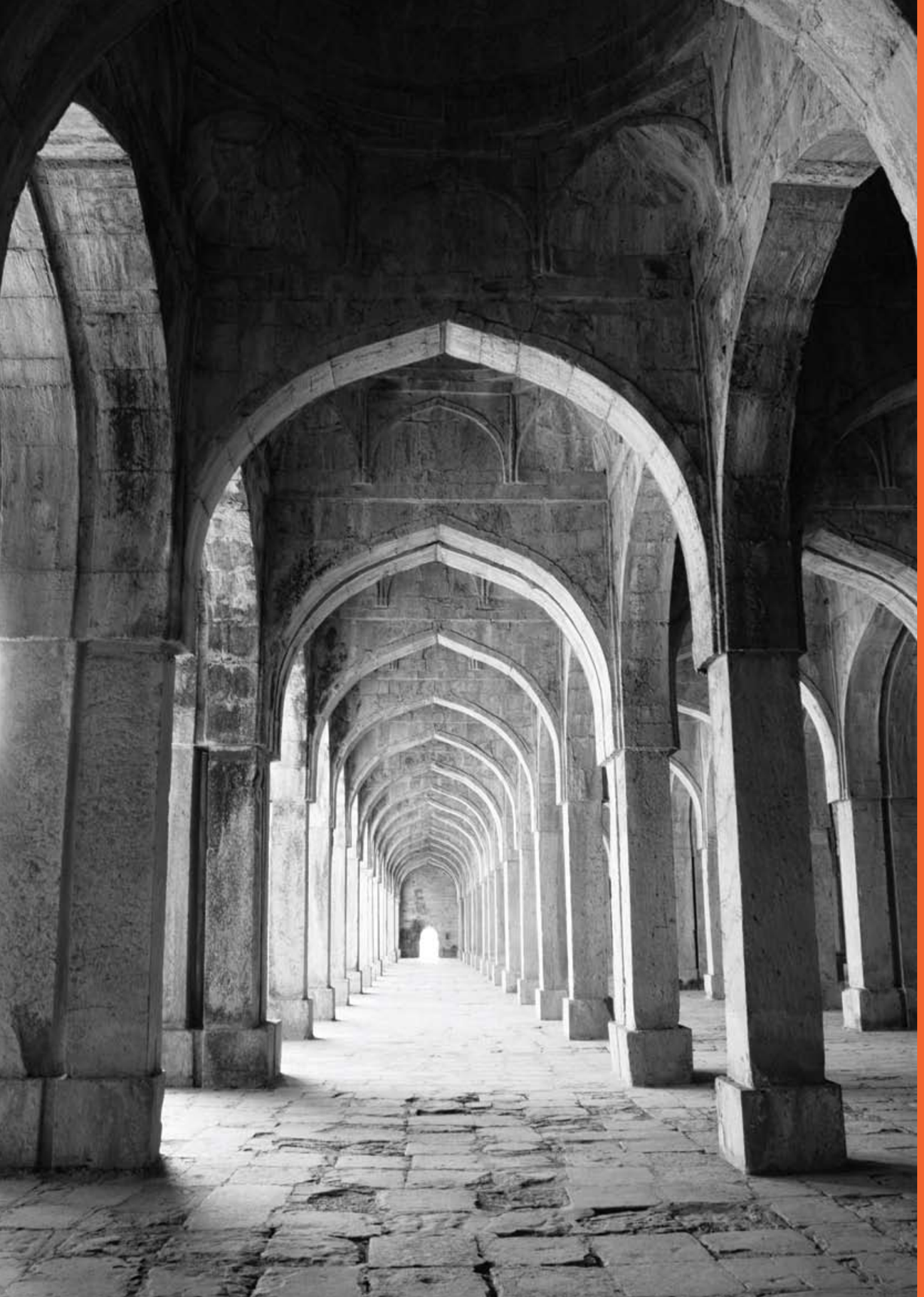

المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة

تمثل «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» («المؤسسة») تتويجاً لثلاثين سنة من الالتزام الريادي من «البنك الإسلاميّ للتنمية» («البنك») بتنمية التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» وتوسيع نطاقه. وقد بدأ هذا الالتزام بتدشين «البنك» سنة 1395هـ (1975م) وتطور خلال ثلاثة عقود ليشمل عدداً من البرامج والخطط والعمليات التي أُطلِقت على مرّ الزمن لمعالجة قطاعات إنمائيّة هامّة. ومن تلك البرامج «عمليةُ تمويل تجارة الواردات»، و «خطةُ تمويل الصادرات»، و «محفظةُ البنوك الإسلاميّة للاستثمار والتنمية»، و «صندوقُ حصص الاستثمار»، و «المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ»، و «صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف». وقد أنشئت هذه البرامج والعمليات المتعددة لتسهيل ودعم مختلف جوانب عمليات «البنك» في مجال التجارة البينية. وبعد أن تطورت محفظة «البنك» لتمويل التجارة وتوسعت خلال ثلاثة عقود، صار من الضروريّ جمع عملياته المتعلقة بتمويل التجارة تحت مظلة واحدة سواءً من أجل القضاء على أيّ تداخل في العمل أو من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة ومن تخصيص الموارد وتحسينها. وقد موّلت مختلفُ برامج التجارة 2109 عملية تجارة بينية في الدول الأعضاء بمبلغ 29.6 مليار دولار أمريكيّ.

وأنشئت «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» استجابةً للنداءات التي كانت تدعو إلى زيادة حجم التجارة البينية ودفع عجلتها. وكان أول هذه النداءات المبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود (وهو بعدُ وليّ للعهد) خلال القمة العاشرة لـ«منظمة المؤتمر الإسلاميّ» في بوتراجايا بماليزيا سنة 1424هـ (2003م).

وقد صادق مجلس محافظي «مجموعة البنك» على إنشاء «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» في جمادى الأولى 1426هـ (2005م) خلال اجتماعه السنويّ الثلاثين بماليزيا. ووقّع على اتفاقية التأسيس في السنة التالية في دولة الكويت. وكان التصور الذي وضع للمؤسسة هو أن تكون مؤسسة موجهة نحو السوق تعمل بصفة مستقلة تحت مظلة «مجموعة البنك الإسلاميّة للتنمية» («مجموعة البنك»). وبلغ رأس المال المصرّح به 3 ملايير دولار أمريكيّ، ورأس المال المكتتب فيه 750 مليون دولار أمريكيّ. وكُشِف رسمياً عن هوية المؤسسة يوم 29 جمادى الأولى 1429هـ (3 يونيو 2008م) خلال الاجتماع السنويّ 33 لمجلس محافظي «البنك» الذي عُقِد في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وجمّعت «المؤسسةُ الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» دولَ «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» الست والخمسين (56) في ثلاث مناطق لعمليات تمويل التجارة. فأما «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء»، فتتألف من 22 دولة، يُعتبَر معظمها من «الدول الأعضاء الأقل نموّاً». وأما «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، فتضمّ 21 دولة، هي دول الخليج وبلدان شمال أفريقيا وبلدان عربيان آخران هما السودان وموريتانيا. وأما «منطقة آسيا»، فتشمل 17 دولة، منها تركيا وإيران والدول الأعضاء في «رابطة الدول المستقلة».

ويركّز فرعُ «المؤسسة» المعنيّ بـ«تمويل عمليات التجارة» على الشراكات التجاريّة وزيادة التجارة البينية. كما أنشئ هذا الفرع لتعزيز التجارة بالمساهمة في تنمية الأسواق والقدرات التجاريّة لكل الدول الأعضاء، بهدف زيادة التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» والتجارة الدولية مع سائر بلدان العالم. وترمي «المؤسسة» إلى تحديد وتعهّد جوانب التكامل التجاريّ، وذلك بتزويد العملية التجاريّة بمنتجات جديدة موافقة للشريعة الإسلاميّة.

ويركّز فرعُ «المؤسسة» المعنيّ بتنمية التجارة وتعزيزها- أي «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ»- على تحقيق التكامل بين هيئات النهوض بالتجارة في الدول الإسلاميّة من خلال نقل المهارات والمعرفة التي تؤدي إلى التعزيز الأصيل للقدرات.

ويظل الشغل الشاغل لـ«البنك» هو تحسين حياة عامة الناس في مختلف أرجاء العالم الإسلاميّ، ولاسيّما في أقلّ البلدان نموّاً، من خلال التنمية الاقتصادية والتبادل التجاريّ. وكان هذا الهدف من العوامل الأساسية وراء إنشاء «المؤسسة».

وتقوم «المؤسسة» بتمويل التجارة وتيسيرها، فتساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء. وتموِّل عمليات التجارة التي تحافظ على الوظائف وتتيح فرص عمل جديدة، فتساهم في التخفيف من وطأة الفقر. وتنقل المهارات من خلال التدريب، فتسهم في تعزيز القدرات وفي تحسين بيئة العمل في الدول الأعضاء.

المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة

الـــــموجـــز

بدأت «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» عملياتها التجاريّة رسميّاً في فاتح محرم 1429هـ (10 يناير 2008م). وبالرغم مما شهدته هذه السنة من تقلبات اقتصاديّة غير مسبوقة، تمكنت «المؤسسة»، في سنتها الأولى، من إطلاق واعتماد 70 عملية لتمويل التجارة (منها ثلاث عمليات في إطار «المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» [باديا][1]) في 22 دولة من دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» بمبلغ قدره 2.505 مليار دولار أمريكيّ. وتمت هذه العمليات، في السنة الأولى من أعمال «المؤسسة»، في ثلاث مناطق هي: «منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة» و«منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، و«منطقة أفريقيا جنوب الصحراء».

وعلى الرغم من ظهور أثر الركود الاقتصاديّ العالميّ في الدول الآسيوية الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» بسبب انخفاض الطلب على الصادرات من الدول المجاورة الأخرى، فقد سجلت عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة اتّجاها تصاعديّاً سليماً. غير أنه لا ينبغي قياس القيمة الحقيقية لعمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة بمجرد الاستناد إلى البيانات الكمية، وهي عدد المعامَلات والقيمة الصافية للتمويل الإجماليّ للتجارة الإقليمية. بل لا بدّ من قياس أثر تمويل «المؤسسة» لعمليات التجارة وفقاً لأثر كل عملية على الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ لكل دولة على حدة. وقد قُدِّرت قيمة إجماليّ عمليات تمويل التجارة خلال السنة المالية قيد المراجعة بمبلغ 1280.75 مليون دولار أمريكيّ، كانت 27% منها، أي 346.5 مليون دولار أمريكيّ، موارد معبأة من الخارج.

وفي «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، كان الناتج المحلّيّ الإجماليّ في وضع جيّد خلال سنة 1429هـ (2008م). غير أنه في نهاية السنة، أصاب الركودُ العالميّ قطاعات النموّ الكبرى؛ ومع ذلك، سجلت عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة أكثر من 878.5 مليون دولار أمريكيّ وكان تأثيرها مرتفعاً في مجالات ذات قيمة مضافة، كقطاع الأدوية في الأردن وقطاع القطن في السودان. وبلغت نسبة الموارد المعبأة من الخارج 43.7% (384 مليون دولار أمريكيّ) من القيمة الإجماليّة لعمليات تمويل التجارة (989.5 مليون دولار أمريكيّ)، وهو ما يمثّل أعلى نسبة موارد عُبِّئت في كلّ المناطق.

وفي «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» لم تكن الإنجازاتُ أقلّ لفتاً للانتباه، لأن العديد من دولها الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» قد تضرت من ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والأسمدة، ممّا أثر سلباً على اقتصاداتها القائمة على الزراعة. فبلغت عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة في هذه المنطقة ما قيمته 235.11 مليون دولار أمريكيّ، خُصِّص أكثر من 55% منها (130.11 مليون دولار أمريكيّ) لقطاعات القطن الإستراتيجيّة في بوركينافاسو وكوت ديفوار، اللتين يشكل فيهما القطن مصدراً هامّاً للعملة الأجنبية.

[1] «خطة تمويل الصادرات» التابعة لـ«المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» (باديا) برنامج خاص تديره «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة»، بأموال يقدمها «المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا».

وقد ساعد دعمُ «المؤسسة» هذا القطاعَ الحيويّ على النموّ حتى يتمكن من التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية؛ كما عزز التجارة البينية من خلال استيراد المدخَلات الزراعيّة (كالأسمدة) من الدول العربية. أضف إلى ذلك أن 137 مليون دولار أمريكيّ (58%) من القيمة الإجماليّة لعمليات تمويل التجارة جاءت من موارد معبّأة من الخارج، وهي أعلى نسبة مئوية من القيمة الإجماليّة لعمليات تمويل التجارة في كل المناطق.

الرسم البيانيّ 1: اعتمادات «المؤسسة» لتمويل التجارة في القطاعين العامّ والخاصّ

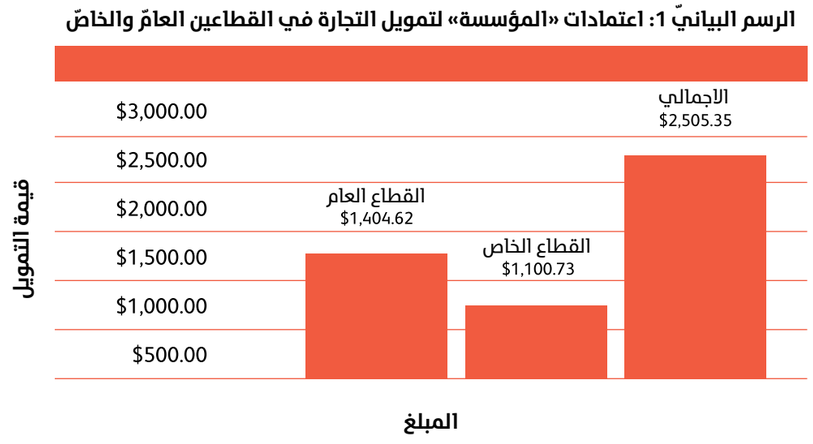

حصل القطاع الخاصّ على 44% من الاعتمادات لتمويل التجارة، وهو ما يجسِّد التزام «المؤسسة» بالمشاركة الفعالة في نموّ القطاع الخاص من خلال التمويل التنافسيّ.

«المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» وتصدِّيها للأزمة المالية العالمية

تذهب «منظمة التجارة العالمية» إلى أن «السوق تقدِّر نقص السيولة في تمويل التجارة حالياً بنحو 25 مليار دولا ر أمريكيّ»[2]. ومن ثم، فإن الحاجة إلى التكامل الاقتصاديّ وزيادة التبادل التجاريّ بين الدول الأعضاء في «مجموعة البنك» من خلال تمويل التجارة لم تكن في يوم من الأيام أشد مما هي عليه الآن.

فعلى الرغم من أن الأزمات السابق ذكرها تمثل تحدياً حقيقياً للتجارة العالمية بصفة عامة ولتمويل التجارة البينية بصفة خاصة، فإنها أتاحت لـ«المؤسسة» أيضاً فرصة دراسة مسألتين أساسيتين عن كثب، وهما: أهمية العمل على دعم التعاون التجاريّ والاقتصاديّ بين الدول الإسلاميّة، والحاجة إلى استخدام وتطوير نموذج ماليّ ومصرفيّ إسلاميّ بشكل أفضل. ونظراً لأن محرِّك النموّ سيكون في الاقتصادات الناشئة، فإن «المؤسسة»- بتمويلها النشاط التجاريّ وتشجيعها التبادل التجاريّ- ستعمل جاهدة على الحدّ من أثر الركود الحاليّ، وذلك بالتقليل من المخاطر التي تصاحب تزايد الطلب المتوقع على واردات الدول الأعضاء، علماً بأن تمويل التجارة يمثل أحد أكثر مجالات القطاع الماليّ أماناً، إضافةً إلى منافعه التي تعمّ الاقتصاد كله نظراً للتأثير المضاعِف الذي تُحدِثه التجارة.

وفضلاً عن ذلك، أجرت «المؤسسة» تحليلاً شاملاً للأثر المحتمل للأزمة المالية العالمية واتخذت عدداً من التدابير الاحترازية، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي يمكن أن تعود بها الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة. وعلى الصعيد الداخليّ، أجرت «المؤسسة» مراجعة شاملة لمحفظة تمويل التجارة العالقة لتقييم جودة العمليات التي سبق اعتمادها سنة 1429هـ (2008م) أو تَقرّر اعتمادها سنة 1430هـ (2009م).

كما شكلت «المؤسسة» فريق عمل لرصد كل العمليات الخاضعة للسحب واعتمدت طريقة أكثر تحفظاً في تقييم الائتمان وإدارة المخاطر. وأعادت «المؤسسة» النظر كذلك في آليات تحديد الأسعار وفي سياسات الائتمان ومبادئه التوجيهية الواجب أخذها بعين الاعتبار إزاء ما اعتُمِد من تغييرات في الأسواق المالية. وبالرغم من هذه الاحترازات، ستحافظ «المؤسسة» على نفس الالتزام وستدرس إمكان زيادة دعم وتسهيل التمويل لكل المستفيدين المؤهّلين.

وعلاوةً على ذلك، تساهم «المؤسسةُ» مساهمةً فعالة في فريق العمل الذي شكله «البنك» لرصد وتقييم تأثير الأزمة على «مجموعة البنك». وعلى الصعيد الخارجيّ، شاركت «المؤسسة» مشاركة نشيطة في العديد من المنتديات والاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي نظمتها مختلف المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المعنية بالتجارة (مثل «منظمة التجارة العالمية» و«البنك الدوليّ» و«صندوق النقد الدوليّ») من أجل التصدّي للتحديات الحقيقية المرتبطة بالأزمة الحالية، وأفضل الطرق للتخفيف من آثارها السلبية، وإيجاد أرضية مشتركة لأفضل الحلول الواجب اعتمادها في مواجهة هذا الركود العالميّ.

[2] منظمة التجارة العالمية (2008م)، «الخبراء يبحثون مشكلات تمويل التجارة». يمكن الحصول عليه من شبكة الانترنت على العنوان التالي:
www.wto.org/english/news_e/news08_e/trade_finance_12nov08_ehtm

تعزيز التجارة البينية

تعزيز التجارة البينية

«الكومسيك»
الطريق إلى مزيد من
التجارة البينيّة

بما أن «مجموعة البنك» هي المشجّع الأساسيّ للتجارة البينية، فإن هدفها الأول هو دعم برنامج «المؤسسة» في مجال التجارة البينية من خلال تنمية وتعزيز التبادل والتعاون التجاريّين بين الدول الأعضاء، مع التركيز على أقلّ الدول الأعضاء نموّاً. فالنموّ الإيجابيّ للتجارة البينية مهمّ لتعزيز التضامن الاقتصاديّ والماليّ في العالم الإسلاميّ أجمع.

إن تعزيز التجارة البينية يؤثر على معيشة الملايين من الناس العاديين في العالم الإسلاميّ، فيخفف من وطأة الفقر ويعزّز القدرات البشرية. وتسهم عمليات «المؤسسة» المتعلقة بالتجارة البينية في تنمية القدرات البشرية من خلال نقل المهارات، وبرامج التدريب المتخصصة، وغيرها من مبادرات المعونة الفنية. كما أن تيسر مشاريع تجاريّة جديدة يؤدي إلى إيجاد فرص عمل إضافية، الأمر الذي يكمّل جهود عمليات تمويل التجارة التي تدعم القطاعات الاقتصادية الأساسية وتسهم في الحفاظ على فرص العمل القائمة وإيجاد أخرى جديدة.

وفرع «تمويل التجارة» التابع لـ» المؤسسة» مسؤول عن توفير تمويل لتجارة الدول الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» موافق للشريعة، مع التركيز على تمويل التبادل التجاريّ بين هذه الدول. وتقدم «المؤسسة» تمويلاً مباشراً أو تتعاون مع غيرها من الجهات المقدِّمة للأموال من خلال فرعها المعنيّ بـ»تعبئة الموارد» من أجل توفير مزيد من التمويل لعملياتها المتعلقة بتمويل التجارة التي تدعم التبادل التجاريّ بين الدول الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ». وتغطي عمليات تمويل التجارة التي تقوم بها «المؤسسة» مجموعة من السلع والبضائع والخدمات، ومنها السلع الرأسمالية، والبترول الخام، والمنتجات البترولية، والبتروكيماويات، والأسمدة، ومنتجات الجوت، والإسمنت، والجبس، والمواد الصناعية الخام، والمحاصيل التجاريّة، والسلع الإستراتيجيّة، وزيوت الطبخ، والكيماويات، والسلع الصناعية الوسيطة.

ولذلك يؤدي فرع «تمويل التجارة» التابع لـ»المؤسسة» دور المحفِّز لتنمية التجارة من خلال إقامة علاقات تجاريّة جديدة بين الدول الأعضاء، وإيجاد بيئة مواتية للعلاقات التجاريّة الحالية المباشرة، وتعزيز الشبكات المصرفيّة المماثلة بين الدول الأعضاء. وعلاوةً على ذلك، فإن «المؤسسة» قادرة على تبسيط عملية تمويل التجارة بإصدار «التزام بالسداد لا رجعة فيه» بناء على الاعتمادات المستنَديّة الصادرة بموجب تمويل التجارة الذي توافق عليه «المؤسسة».

«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD)
صادرات الدول الأعضاء من
معدّات البناء

ومن المبادرات الهامّة التي اتخذتها «المؤسسةُ» خلال السنة الأولى من تأسيسها تنظيمُ «اجتماع لفريق الخبراء»، جمعت فيه خبراء من المنظمات الدولية إضافةً إلى خبراء من الدول الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» والمؤسسات والمنظمات الدوليّة الأخرى. وقد وضع «اجتماع فريق الخبراء» هذا خطة تاريخية لتعزيز التجارة البينية. وتتصدى هذه الخطة لمجالات عمل «المؤسسة» الخمسة، وهي: تمويل التجارة، وتعزيز التجارة، وتيسير التجارة، وتعزيز القدرات، وتطوير السلع الإستراتيجيّة. كما تقترح «خطة التجارة البينية» سبلاً لتحقيق حجم التبادل التجاريّ المستهدَف الذي حدّده برنامج العمل العشريّ لـ»منظمة المؤتمر الإسلاميّ» لدولها الأعضاء (20%)، وتضع في الوقت نفسه آلية رصد لقياس التقدم الشامل الحاصل في تعزيز التجارة البينية. ومن ثمّ اعتُمِدت هذه الخطة خلال الاجتماع الوزاريّ الرابع والعشرين لـ»الكومسيك» («اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصاديّ والتجاريّ التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ») في أكتوبر 2008م بإسطنبول.

وقد حوّلت «المؤسسة» ذلك الرصيد من النجاح الذي استمر ثلاثين سنة في مجال تمويل التجارة، إلى مؤسسة فاعلة وموجهة نحو السوق ملتزمة بإقامة تعامل تجاريّ عابر للحدود يدعم التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلاميّ.

الرسم البيانيّ 2: اعتمادات «المؤسسة» لتمويل التجارة في الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء

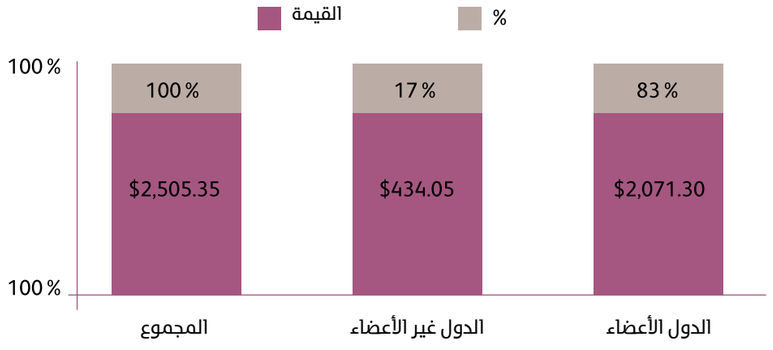

تتلقى الدول الأعضاء أزيد من ملياري دولار أمريكيّ، أي 83%، من اعتماداتنا لتمويل التجارة. وهذا يدل على حرص «المؤسسة» على تنمية الإمكانات التصديرية لدولنا الأعضاء والعلاقات التجاريّة بين هذه الدول وبقية العالم.

تـمـويـل الـتجـارة

تـمـويـل الـتجـارة

في سنة من التقلبات الاقتصاديّة غير المسبوقة، قفزت أسعار السلع الأولية إلى مستويات قياسية في صيف سنة 2008م وتسببت أزمة الرهن العقاريّ الثانويّ في حدوث انكماش اقتصاديّ عالميّ عمّ العالم بأسره. وفي نهاية السنة، كان العالم يواجه ركوداً عالمياً وانخفاضاً في الطلب وتقييداً للائتمان، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصاديّ في المنطقة.

ومما لا ريب فيه أن أزمة الائتمان العالمية ستؤدي إلى زيادة مستويات الفقر الحالية في العالم النامي. ووفقاً لـ«البنك الدوليّ»، ارتفع عدد من يعانون سوء التغذية في العالم بواقع 44 مليون نسمة سنة 2008م، فبلغ العدد الإجماليّ لمن يعانون سوء التغذية نحو مليار (01) نسمة. وتوجد ست وعشرون دولة من دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» ضمن الدول الخمسين الأقلّ نموّاً في العالم.

وعلاوةً على ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت في الدول الآسيوية. إذ تضر التصنيف الائتمانيّ لمعظم البنوك بسبب التقليص الكبير للإقراض. وصارت القروض تُقدّم بمبالغ صغيرة وبشروط سداد مقيّدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الصناعية والنموّ الاقتصاديّ. ويواجه القطاع الماليّ الآن ديوناً محدودة الأجل يحلّ تاريخ استحقاقها خلال سنة 2009م.

زد على ذلك أن أثر الأزمة الاقتصادية كان متعدد الأوجه في «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء»: فقد تهاوت تحويلات الأفارقة العاملين في الخارج التي تقي ملايين الأسر من الفقر، كما تضررت المعونات الأجنبية التي تعتمد عليها الكثير من الحكومات الأفريقية. وقلل تقييد الائتمان من توافر رؤوس الأموال ومن تمويل التجارة الذي تقدمه المؤسسات التجاريّة. وأدى انخفاض الطلب على الصادرات هو أيضاً إلى انخفاض أسعار السلع، مما أدى إلى تناقص حجم التجارة. وسيكون لهذا الانخفاض انعكاس على الحسابات المالية والخارجية لدول «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء»، الأمر الذي سيؤثر على برامج التنمية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، كانت الاقتصادات القائمة على البترول في هذه المنطقة مزدهرة خلال الثلاثة أرباع الأولى من السنة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. غير أنه مع انخفاض الاستهلاك العالميّ للبترول في الربع الرابع من السنة، أصبح من الأمور الملحة على بعض الدول تنويع اقتصاداتها وعدم التعويل على البترول، الذي يمثل 80 % من إيراداتها من العملات الأجنبية.

الجدول 1: إجماليّ عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة

رقم	الدولة	عدد العمليات	المبلغ بالملايين	النسبة المئوية (%)
1	بنغلاديش	12	775.00	%31
2	بنين	1	15.00	%1
3	بوركينافاسو	2	102.72	%4
4	كوت ديفوار	1	27.39	%1
5	مصر	1	100.00	%4
6	غامبيا	3	24.00	%1
7	إيران	9	148.98	%6
8	الأردن	3	48.50	%2
9	كينيا	1	13.00	%1
10	الكويت	1	107.00	%4
11	لبنان	1	7.00	%0
12	جزر المالديف	1	25.00	%1
13	ماليزيا	1	15.00	%1
14	موريتانيا	1	43.00	%2
15	المغرب	2	270.00	%11
16	النيجر	1	5.00	%0
17	نيجيريا	3	43.00	%2
18	باكستان	3	200.00	%8
19	المملكة العربية السعودية	7	335.00	%13
20	السودان	2	50.00	%2
21	جزر سيشيل	1	5.00	%0
22	طاجيكستان	1	14.00	%1
23	تونس	2	29.00	%1
24	تركيا	10	102.75	%4
	المجموع	**70**	**2,505.34**	**%100**

تجاوزت قيمة 70 عملية لتمويل التجارة 2,5 مليار دولار أمريكيّ في 24 دولة من الدول الأعضاء، من المملكة المغربية في شمال أفريقيا إلى جزر سيشيل في المحيط الهندي.

اتفاقية عملية تمويل للتجارة مع موريتانيا.

«المؤسسة» توقع اتفاقيات مع بنوك تركية.

«منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة»

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» 37 عملية في 7 دول بلغت قيمتها 1280.75 مليون دولار أمريكيّ. وكان العديد من عمليات تمويل التجارة التي قامت بها «المؤسسة» في المنطقة من باب التصدّي لأزمتي الغذاء والاقتصاد العالميتين.

وبلغت اعتمادات «المؤسسة» لآسيا % 51 من مجمل تمويلاتها، حظي منها القطاع الخاص بنسبة % 44. وركّز نشاط «المؤسسة» في آسيا على قطاعات الزراعة والنسيج والبترول والصيرفة.

وعلى الجملة، سجّل تمويل التجارة في منطقة آسيا اتجاهاً تصاعديّاً عامّاً.

الجدول 2 : تأثير عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة في «منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة»

الدولة	عدد العمليات	إجماليّ العمليات المعتمدة (بملايين الدولارات الأمريكيّة)	التأثير
بنغلاديش	12	775.00	ساعدت الدولة على سد حاجياتها من الوقود، ودعمت اقتصادها من خلال تمويل تنافسيّ لاستيراد البترول الخام و المنتجات البترولية من المملكة العربية السعودية (أرامكو) وأبو ظبي (أدنوك).
إيران	9	148.98	دعمت قطاع الصناعات التحويلية في إيران
ماليزيا	1	15.00	زوّدت مصنّع المواد الغذائية الاستهلاكية (وهو أحد كبار أرباب العمل وأحد أطراف التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ») بالتمويل اللاّزم للواردات.
جزر المالديف	1	25.00	قدمت التمويل لاستيراد المنتجات البترولية المكرّرة.
باكستان	3	200.00	ساعدت البلاد على سدّ احتياجاتها من الوقود، ودعمت اقتصادها عن طريق التمويل التنافسيّ لاستيراد البترول الخام.
طاجيكستان	1	14.00	دعمت قطاع القطن، وهو محصول تجاريّ إستراتيجيّ ومصدر للعملة الأجنبية.
تركيا	10	102.75	دعمت الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كما سدت احتياجات البلاد من المواد الخام والسلع الصناعية الوسيطة.
المجموع الكلّيّ	**37**	**1,280.73**	

فخامة الرئيس التركي السيد عبد اللّه كَيل، ومعالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس «مجموعة البنك»، والدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذيّ لـ«المؤسسة» وهم يتجاذبون أطراف الحديث.

عمليات عالية التأثير: طاجيكستان

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» أول عملية- ولكنها عملية حيوية- لتمويل التجارة في طاجيكستان، وذلك من أجل المساعدة على دعم قطاع القطن فيها، وهو ما من شأنه أن يساعد طاجيكستان على كسب العملة الأجنبية اللاّزمة لإعادة الأمن الغذائيّ في البلاد بعد سنتين من المحن التي تمثلت في الجفاف خلال ربيع وصيف سنة 1428هـ (2007م)، وموجة البرد في شتاء سنة 1429هـ (2008م)، ودرجات الحرارة العالية في الصيف، وأسراب الجراد، وارتفاع أسعار الوقود، مما تسبب في ارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية.

وللتصدّي لهذه المحنة ودعم الزراعة في طاجيكستان، قدمت «المؤسسة» تسهيلاً ائتمانياً قدره 14 مليون دولار أمريكيّ- عن طريق مؤسسة «كرديت إنفيست» [Credit Invest] - لتمويل استيراد السماد اللاّزم لدعم قطاع القطن الإستراتيجيّ في البلاد. ولذلك كانت هذه العملية من العمليات التاريخية التي أنجزتها «المؤسسة» خلال السنة قيد التقييم.

عمليات عالية التأثير: تركيا

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» ما مجموعه عشر عمليات لتمويل تجارة مؤسسات القطاع الخاص والبنوك الإسلاميّة بقيمة إجماليّة قدرها 102.75 مليون دولار أمريكيّ. وشملت الاعتماداتُ تمويلاً بصيغة المرابحة على مرحلتين قُدِّم لأربعة بنوك إسلاميّة (هي «بنك البركة التركيّ»، و «البنك الكويتيّ التركيّ»، و «بنك آسيا التركيّ»، و «بنك تركيا فاينانس») بقيمة إجماليّة قدرها 60 مليون دولار أمريكيّ من أجل دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي هي العمود الفقريّ لاقتصاد البلاد. وقد تمكنت «المؤسسة»، بجمعها بين أربعة بنوك إسلاميّة لعمليات تمويل التجارة، من المساعدة على النهوض بقطاع الصيرفة الإسلاميّة في تركيا. وسمح التمويلُ الذي قدمته «المؤسسةُ» للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللقطاعات الصناعية الإستراتيجيّة التركية بسد احتياجاتها من الواردات- ولاسيّما المواد الخام والسلع الصناعية الوسيطة- من أجل التوسع في الصناعات التحويلية.

«منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» 20 عملية تمويل للتجارة في «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». واستأثرت أربع دول (هي السعودية والمغرب والكويت ومص) بنصيب الأسد من هذا التمويل الذي بلغ إجماليّه 812 مليون دولار أمريكيّ (أي 82 %). غير أن عمليات تمويل التجارة ذات التأثير الأكبر كانت موجّهة للمدخَلات الزراعيّة في السودان (50 مليون دولار أمريكيّ) وللأدوية وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الاستهلاكية في الأردن (48.5 مليون دولار أمريكيّ).

الجدول 3: تأثير عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة على «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

الدولة	عدد العمليات	إجماليّ العمليات المعتمدة (بملايين الدولارات الأمريكيّة)	التأثير
مصر	1	100.00	دعمت استيراد الغاز الطبيعيّ المسال من الجزائر لمنتجات التكرير، فساهمت بذلك في زيادة التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ»
الأردن	3	48.50	تدعم بعض القطاعات الإستراتيجيّة في الأردن، كما تدعم تعزيزَ القدرات وإيجادَ فرص عمل وتنميةَ القطاع الريفيّ في الأردن. وقد اعتمدت عملية لتمويل التجارة لفائدة «كابيتال بنك» في الأردن بمبلغ 3.5 ملايين دولار أمريكيّ من أجل دعم وتوفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العميلة لهذا البنك.
الكويت	1	107.00	ساعدت البلاد على التوسع في صناعة قطاعها الخاص الأكثر إنتاجية.
لبنان	1	7.00	دعمت احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الواردات، ودعمت القطاع المصرفيّ الإسلاميّ.
موريتانيا	1	43.00	شراء المواد الغذائية التي تمسّ الحاجة إليها
المملكة المغربية	2	270.00	ساعدت البلاد على سدّ حاجياتها من الوقود، ودعمت اقتصادها من خلال التمويل التنافسيّ لاستيراد البترول الخام، وساعدتها على التوسع في قدرات التكرير.
المملكة العربية السعودية	7	335.00	دعمت قطاع البناء في السعودية، وهو أحد أكبر وأهم محركات النموّ الاقتصاديّ.
السودان	2	50.00	تدعم القطاع الزراعيّ في السودان، وتعزز التبادل التجاريّ بين الدول الأعضاء.
تونس	2	29.00	تعزز قدرات تونس التصديرية في صناعتي الصلب والورق.
المجموع الكلّيّ	**20**	**989.50**	**مليون دولار أمريكيّ**

الدكتور وليد الوهيب، الرئيس التنفيذيّ لـ«المؤسسة»، أثناء زيارة منشأة صناعيّة في الأردن.

عمليات عالية التأثير: الأردن

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» 3 عمليات لتمويل التجارة في الأردن بغرض دعم قطاعي الصناعات التحويلية والأدوية.

فاعتُمِدت عملية مرابحة مباشرة بمبلغ 40 مليون دولار أمريكيّ لـ«مجمّع الشرق الأوسط للهندسة والإلكترونيات والصناعات الثقيلة»- وهو من روّاد الصناعة في الأردن- من أجل تمويل استيراد المدخَلات والمكوِّنات الصناعية لتصنيع الأجهزة المنزلية.

كذلك اعتمدت «المؤسسة» عملية مرابحة مباشرة بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكيّ لـ«الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية « [Jordan Pharma] من أجل تمويل استيراد المواد الصيدلانية الخام، ولوازم الصناعة التحويلية، والمشتريات المحلية من موادّ التعبئة والتغليف. وتغطي الأموال المعتمَدة ما يقارب نصف احتياجات «شركة الأردنية لإنتاج الأدوية» لمدة 12 شهراً.

وقد أسست «الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية « محفظة قوية للتجارة البينية مع دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ». فهي تصدِّر إلى الجزائر والبوسنة والإمارات العربية المتحدة واليمن ولبنان والسودان وتركيا وكازاخستان، علاوة على إبرامها اتفاقيات توزيع مع الشركات التابعة في موزمبيق وإريتريا وتونس ومص. وتمثل هذه العملية من عمليات تمويل التجارة أول مغامرة لـ«المؤسسة» في مجال الصناعة الصيدلانية بالأردن. و«المؤسسة»، بتمويلها « الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية»، تدعم قطاعاً حساساً يقوم على المعرفة ويحظى بإمكانات هائلة للتوسع عبر العالم الإسلاميّ.

عمليات عالية التأثير: السودان

خلال سنة 1429هـ (2008م)، موّلت «المؤسسة» عمليتين مباشرتين بصيغة المرابحة بمبلغ 25 مليون دولار أمريكيّ لكل منهما، وذلك لشراء أسمدة لمحصولي القطن والذرة في منطقة الجزيرة بالسودان، وهي أكبر منطقة يتم ريّها صناعيّاً في العالم. وتبلغ مساحتها أكثر من 2.2 مليون فدان، وتسهم في إنتاج نحو 65 % من إنتاج السودان من القطن وقدر وفير من إنتاج القمح والذرة. وهذا المشروع أهمّ مشروع زراعيّ في السودان، إذ يسهم في إعالة نحو 15.000 مزارع ومزارعة.

وقد حسنت عملية تمويل التجارة التي قامت بها «المؤسسة»، كثيراً، من فعالية كل هكتار مزروع، فارتفع إنتاج الذرة بنسبة 40 % من 600.000 طن إلى 01 مليون طن، وارتفع إنتاج القطن بنسبة 30 % من 42.250 طن إلى 65.000 طن. ونتيجة لهذه العملية وحدها، تحسن إيراد مبيعات الذرة كثيراً.

وعُبِّئ أكثر من 66 % من القيمة الإجماليّة لعمليتي تمويل التجارة من بنوك خارجية. أمّا الأسمدة التي استورِدت من السعودية، فساهمت في تعزيز التبادل التجاريّ بين السودان والمملكة العربية السعودية.

الجدول 4: عمليات «المؤسسة» المتعلقة بتمويل التجارة في «الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً»

رقم	الدولة	عدد العمليات	ملايين الدولارات الأمريكيّة
1	بنغلاديش	12	775.00
2	بنين	1	15.00
3	بوركينافاسو	2	102.72
4	غامبيا	4	24.50
5	كوت ديفوار	1	27.39
6	جزر جزر المالديف	1	25.00
7	موريتانيا	1	43.00
8	النيجر	1	5.00
9	السودان	2	50.00
10	طاجيكستان	1	14.00
	إجماليّ العمليات المعتمدة لـ»الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً»	26	1,081.61
	إجماليّ العمليات المعتمدة سنة 1429هـ	2,505.35	
	النسبة المئوية	%43	

استفادت الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً من 43 % من عملياتنا المتعلقة بتمويل التجارة. وهذا التزام غير مشروط من جانب «المؤسسة» لبناء قدرات هذه الدول ودفع عجلة التنمية بها من خلال تمويل التجارة.

«منطقة أفريقيا جنوب الصحراء»

خلال سنة 1429هـ (2008م)، اعتمدت «المؤسسة» 12 عملية تمويل تجارة في ثماني دول من «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» بمبلغ قدره 235.11 مليون دولار أمريكيّ عُبِّئ 58 % منها من مصادر خارجية. ويمثل هذا الرقم أعلى نسبة تمويلات عُبِّئت في كلّ المناطق، وشهادةً على القوة المالية التي تتجلى في ما تتمتع به «مجموعة البنك» من مكانة عالية الائتمان.

الجدول 5: عمليات «المؤسسة» لتمويل التجارة في «منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» والدول الأفريقية

الدولة	عدد العمليات	إجماليّ العمليات المعتمدة (بملايين الدولارات الأمريكيّة)	التأثير
بنين	1	15	استيراد المنتجات البترولية المكررة، الضرورية لإنجاز كلّ الأنشطة الاقتصادية في البلاد.
بوركينافاسو	2	102.72	تسهيل ائتمانيّ لتمويل سلسلة التوريد لتمويل جماعيّ بصيغة المرابحة على مرحلتين من أجل تعزيز وتمويل شراء المدخَلات الزراعيّة وتوفير تمويل ما بعد الحصاد لزارعي القطن.
كوت ديفوار	1	27.39	عملية منظّمة تاريخية لتمويل سلسلة من التوريدات دعماً لقطاع القطن الإستراتيجيّ في هذه البلاد- وقد نالت «المؤسسة» من مجلة «يورومني» جائزة مرموقة هي «صفقة العام» لتمويل التجارة.
غامبيا	3	24.00	ساعدت على سدّ حاجة البلاد الماسّة إلى المنتجات البترولية المكررة وإلى الوقود الثقيل والديزل.
كينيا	1	13.00	لاستيراد البترول، الذي يتوقف عليه النموّ الاقتصاديّ للبلاد.
النيجر	1	5.00	دعمت «بنك النيجر الإسلاميّ للتجارة والاستثمار» من أجل استيراد السلع الأساسية.
نيجيريا	3	43.00	دعمت استيراد مجموعة من المنتجات مثل المنتجات البترولية المكررة والأسمدة والمواد الأولية.
جزر سيشيل	1	5.00	دعمت عدداً من السلع، ومنها الأسمنت والبتيومين؛ كما دعمت قطاع الصحة.
المجموع الكلّيّ	**13**	**235.11**	

وتشكل زراعة القطن، في دول مثل بوركينافاسو وكوت ديفوار، مصدراً هامّاً للعملة الصعبة. ولذلك يُحِدث دعم نموّ صناعة القطن عن طريق توفير المدخَلات الزراعيّة (كالسماد المستورد من الدول العربية) تأثيراً حيويّاً على إجماليّ الناتج المحلّيّ، ويساعد على التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية، التي يزاول فيها المزارعون زراعة القطن.

وقد انتهجت «المؤسسة» نهجاً عمليّاً مبتكراً في تمويل التجارة يُدعَى «تمويل سلسلة التوريد»، مكّن «المؤسسة» من أداء مهمّتها الإنمائية التي تتمثل في دعم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجيّة والمشاركة في الدورة الزراعيّة برمّتها والإشراف على كلّ جوانب العملية، بدءاً من الزراعة حتى التصدير. وبهذه الطريقة، تمكنت «المؤسسة» من ضمان محصول ناجح وتأمين استثماراتها، مع تقليل المخاطر وتمكين المزارعين من مزيد من الدخل القابل للإنفاق. وقد استُخدمت هذه الصيغة من صيغ تمويل التجارة مؤخّراً في قطاعي القطن بكوت ديفوار وبوركينافاسو، اللذين انتعشا بفضل جهود «المؤسسة» وكانا من أولى العمليات التي ربطت تطبيق الأدوات المالية الإسلاميّة بنظام رصد ومراقبة دقيق لتخفيف المخاطر المتعلقة بالدورة الكاملة لإنتاج القطن.

وبصفة عامة، شملت عمليات تمويل التجارة تمويل الأسمدة والمنتجات البترولية والكبريت والمواد الغذائية المستوردة من الدول الأعضاء، فعزّزت بذلك التجارة البينية.

جني القطن في بوركينافاسو.

عمليات عالية التأثير: بوركينافاسو

من أجل النهوض بالقطاع الزراعيّ في بوركينافاسو، قدّمت «المؤسسة» إلى «الشركة البوركينية للألياف» (سوفيتكس) تسهيلات ائتمانية جماعية لتمويل سلسلة التوريد بصيغة المرابحة على مرحلتين بمبلغ قدره 102.72 مليون دولار أمريكيّ، وذلك لتمويل المدخَلات الزراعيّة وتقديم تمويل ما بعد الحصاد لمزارعي القطن.

وشركة «سوفيتكس» شركة من القطاع العامّ ذات مسؤولية محدودة، أنشئت سنة 1979، وهي من أكبر شركات القطن في غرب أفريقيا. وقد بلغ التمويل المقدّم لسلسلة التوريد 102.720 مليون دولار أمريكيّ مقسّمة إلى شريحتين. وتغطي الشريحة الأولى منهما المدخَلات الزراعيّة بمبلغ 31.72 مليون دولار أمريكيّ؛ أما الشريحة الثانية، فتغطي مرحلة الحلج وإنتاج البذور بعد الحصاد بمبلغ 71 مليون دولار أمريكيّ.

ولقد دعمت «المؤسسة» قطاعاً إستراتيجيّاً من الاقتصاد يدعم ملايين الناس. وهي بتقديمها الأموال لدعم المحصول السنويّ من القطن، تسهم مساهمة مباشرة في التخفيف من وطأة الفقر، وتوجِد فرصاً اقتصاديّة، وتعزِّز رؤية «المؤسسة» للتنمية في بوركينافاسو.

عملية جمع القطن على الطريق إلى التخزين في كوت ديفوار.

عمليات عالية التأثير: كوت ديفوار

يشكّل التمويل الجماعيّ لسلسلة التوريد الذي اعتمدته «المؤسسة» عمليةً منظمةً تاريخيةً لتمويل التجارة. وقد بلغت قيمةُ عملية التمويل الجماعيّ بصيغة المرابحة 23 مليون يورو (27.39 مليون دولار أمريكيّ)، وهي عملية موجّهة لمساعدة الفلاّحين على شراء الأسمدة واليوريا والمبيدات الحشرية وغيرها من المدخَلات الزراعيّة الضرورية لمحصول القطن الإستراتيجيّ في كوت ديفوار والذي ساعد على إحياء إنتاج القطن في البلاد وكان حاسماً في تشغيل 150.000 مزارع للقطن. أضف إلى ذلك أن قطاع القطن، بصفته محصولاً تجاريّاً، يدرّ دخلاً مباشراً وغير مباشر على نحو 3.5 ملايين من أبناء كوت ديفوار.

وقدمت عملية التمويل بصيغة المرابحة إلى شركة «Yebe Wognon»- وهي مؤسسة جامعة تضم العديد من تعاونيات مزارعي القطن- من خلال «الشركة الإيفوارية لتنمية النسيج» (التي هي قناة توزيع الأموال المقدّمة لتمويل التجارة). وقد ساعدت عملية تمويل التجارة على الإنعاش الاقتصاديّ للبلاد بما وفرته من أموال كانت البلاد في أمسّ الحاجة إليها، فساعدت بدورها على النهوض بمستوى معيشة مزارعي القطن في البلاد. زد على ذلك أن هذه العملية ساعدت على التخفيف من مستوى الفقر في المناطق الريفية من خلال عمليات تمويل التجارة المهتمة بالتنمية.

كما تلاحَظ سمات أخرى ينفرد بها التمويل الجماعيّ بصيغة المرابحة الذي تقدمه «المؤسسة». فقد كان هذا التمويل من العمليات الفريدة التي تربط تطبيق أدوات مالية إسلاميّة بنظام إدارة مخاطر دقيق يتصل بكامل دورة زراعة القطن. واستخدمت «المؤسسة» رقابة موازية- عن طريق تعيين مدير للضمان ووكيل للتسهيلات الائتمانية- لأحكام عقود التصدير والإشراف على حصاد القطن وتخزينه بقصد تصديره في النهاية.

«خطة تمويل الصادرات» التابعة لـ«المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» [باديا]

هذه الخطة خطة خاصة تديرها «المؤسسة»، بتمويل من «المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» [باديا]، الذي يوجد مقره في الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان. وأطلقت هذه الخطة سنة 1419هـ (1998م)، وفقاً لمذكرة تفاهم بين «المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» و«البنك الإسلاميّ للتنمية». ثم نقلت محفظتها إلى «المؤسسة»، وفقاً لمذكرة تفاهم جديدة بين «المؤسسة» و«المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» وقعت يوم 17 ربيع الثاني 1429هـ (23 أبريل 2008م).

والهدف من «خطة تمويل الصادرات» التابعة لـ«المصرف العربيّ للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» [باديا] هو تشجيع الصادرات العربية عن طريق منح المستفيدين من الدول الأفريقية غير الأعضاء في الجامعة العربية تسهيلات ائتمانية لتمويل التجارة. وتنطبق «أهلية الدول الأفريقية غير الأعضاء» على الدول التي تستورد سلعاً وبضائع من الدول الأعضاء في «الجامعة العربية».

وفي إطار هذه الخطة، اعتمد ما مجموعه 5 عمليات بمبلغ 38.00 مليون دولار أمريكيّ خلال سنة 1429هـ (2008م) مقابل هدف هو 40.00 مليون دولار أمريكيّ. وتشمل هذه الاعتمادات 3 عمليات تمويل مشترَك بين «المؤسسة» ومؤسسات إقراض أخرى لفائدة غامبيا وكوت ديفوار.

الرسم البياني 3: عمليات «المؤسسة» في مجال تمويل التجارة بحسب السلع

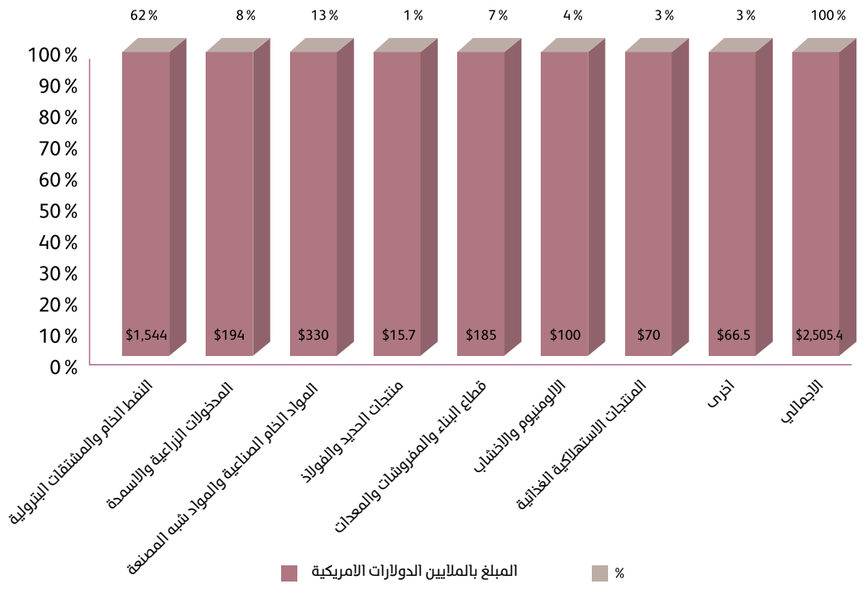

سُخِّر أكثر من 30 % من عملياتنا المتعلقة بتمويل التجارة لقطاعات الزراعة والبناء والصناعة، في حين استخدم أكثر من 60 % لدعم تلك القطاعات والنهوض باقتصادات دولنا الأعضاء.

تعبئة الموارد

أُطلِق فرع «تعبئة الموارد» التابع لـ«البنك الإسلاميّ للتنمية» سنة 1419هـ (1999م)، وذلك بغية تكميل موارد البنك الذاتية والمساعدة على توفير موارد مالية إضافية لمواجهة الأحجام المتزايدة من العمليات نتيجة تزايد الإقبال على تمويل التجارة في الدول الأعضاء.

وخلال السنة الأولى لعمليات «المؤسسة»، أصبح فرع «تعبئة الموارد» جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها المتعلقة بتمويل التجارة، مما يدل على أهميته ومداه. وقد بلغت القيمة الإجماليّة لعمليات تمويل التجارة التي اعتمدتها «المؤسسة» ل«منطقة آسيا وروابطة الدول المستقلة» 1280.73 مليون دولار أمريكيّ، كان 27% منها (أي 346.5 مليون دولار أمريكيّ) من خلال تعبئة الموارد. كذلك، بلغ إجماليّ الموارد المعبأة، في «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، 384 مليون دولار أمريكيّ - أي 43.7 %- من إجماليّ اعتمادات التجارة التي تبلغ قيمتها 878.5 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل أعلى نسبة موارد عُبِّئت في كل المناطق. ومن ناحية أخرى، بلغت القيمة الإجماليّة لعمليات تمويل التجارة ل«منطقة أفريقيا جنوب الصحراء» 235.11 مليون دولار أمريكيّ، استعملت 58 % منها (أي 137 مليون دولار أمريكيّ) من خلال تعبئة الموارد.

وبالإضافة إلى ما يقوم به فرع «تعبئة الموارد» من تأمين للأموال اللاّزمة لعمليات تمويل التجارة، فإن من أنشطته كذلك إقامة شبكة واسعة من العلاقات الجديدة والحفاظ على القائم منها مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية الكبرى. ونظراً لما للنموذج الشرعيّ الذي يحكم تنفيذ هذه العمليات الجماعية من دور رائد في تعزيز وإدارة عمليات التمويل الجماعيّ الإسلاميّ للتجارة، فإنه أصبح الأساس الذي تستند إليه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مجال صناعة التمويل الإسلاميّ لتنظيم عملياتها المتعلقة بتمويل التجارة.

وقد مكّن ذلك «المؤسسةَ» من تعبئة الأموال وتبادل المعلومات والخبرات مع هذه المؤسسات المالية، فساعد على توجيه إدارات «المؤسسة» الأخرى (كإدارة التسويق، مثلاً) عند إعادة النظر في آلياتها الخاصة بالتسعير، ومعايير تقييم عملائها، والرصد الدقيق للتحديات والتطورات التي قد تطرأ على الأسواق المالية والتي قد يكون لها تأثير على عمليات «المؤسسة».

ونظراً لاتجاه أسعار السوق إلى الانخفاض خلال سنة 2008م، حث فرعُ «تعبئة الموارد» «المؤسسةَ» على فرض رسم على عملياتها التمويلية ليكون مصدراً إضافيّاً لعائدات «المؤسسة». واتخذت «المؤسسة» بعض التدابير في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فأطلقت مبادرة جديدة لإنشاء صناديق لتمويل التجارة بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية أخرى (مثل «مؤسسة التمويل الدولية» و«البنك الأفريقيّ للتنمية») للتصدّي لمسألة نقص السيولة.

الرسم البياني 4: مقارنة بين تمويل «المؤسسة» للتجارة ومواردها المعبّأة بحسب المناطق

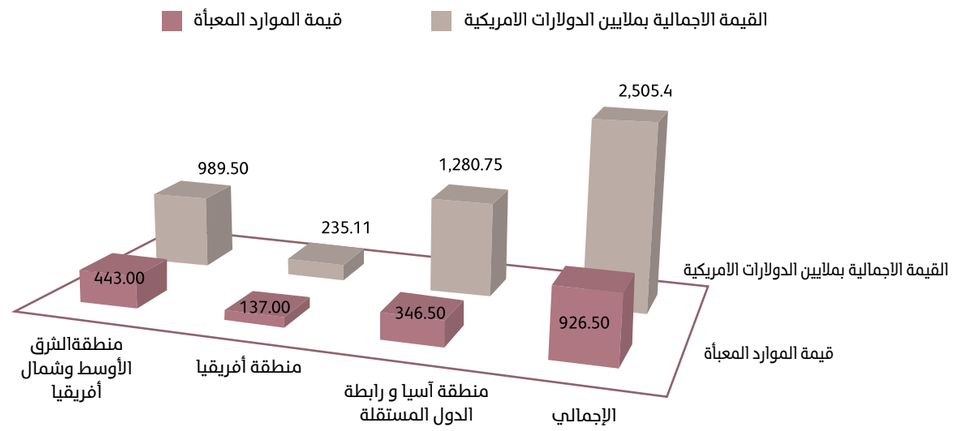

تجلت «قدرة «المؤسسة» على تعبئة الموارد- بفضل قوة ونفوذ «مجموعة البنك» الفريدة- في منطقة «أفريقيا» التي موّلت تجارتها من الموارد المعبّأة من الخارج بما يقارب 60%، و«منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بأكثر من 44%، و«منطقة آسيا ورابطة الدول المستقلة» بنسبة 27%.

منتجات وخدمات تمويل التجارة

يجوز لـ«المؤسسة» أن تفكر في كل الصيغ الشرعية لتمويل عمليات التجارة. وهي تستعمل صيغ التمويل التالية في الوقت الحالي:

المرابَحة: في إطار هذه الصيغة، تشتري «المؤسسة» السلع من المورِّد ثم تبيعها للمستفيد بترتيب دفع مؤجّل. ويكون الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع علاوةً معقولةً تضاف إلى سعر الشراء.

البيع الآجل: في إطار هذه الصيغة، تشتري «المؤسسة» السلع نيابةً عن المستفيد ثم تنقل ملكيتها فور تسليمها إلى المستفيد الذي يشتري السلع بسعر البيع (وهو سعر يتألف من سعر الشراء وعلاوةٍ متفَق عليه سلفاً مع المستفيد). وعادةً ما يُدفَع سعر البيع بالتقسيط.

الاستصناع: هذه صيغة لتمويل التجارة من أجل تعزيز التجارة في السلع الرأسمالية وتحسين القدرات الإنتاجية. وهي عقد لتصنيع السلع وغيرها من الأصول يوافق فيه المصنِّع (بموجب تفويض من «المؤسسة»، بصفتها مموّلاً) على تزويد المشتري بسلع تحدّد بالوصف بعد أن تكون قد صُنِّعت طبقاً لهذا الوصف في زمن معيّن وبسعر متّفق عليه سلفاً. وستمكّن هذه الصيغة «المؤسسة» من تمويل رأس المال العامِل، الذي سيسهم في تحسين القدرات الإنتاجية في الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى هذه الصيَغ، ستنظر «المؤسسةُ» في استخدام مزيد من صيغ التمويل في المستقبل (كالإجارة وبيع السلَم والوكالة والجعالة) لتمويل الخدمات.

آلية التمويل

التمويل المباشر: تُقدّم للطالبين تسهيلاتٌ تمويليةٌ مباشرةً من خلال اتفاقية المرابَحة بين «المؤسسة» والطالِبين، كما يلي:

- اتفاقية تمويل بصيغة المرابحة توقّع بين «المؤسسة» والمستفيد، حيث يمكن لأطراف أخرى أن تشارك في التوقيع على الاتفاقية؛
- تدفع «المؤسسة» سعر الشراء للمورِّد مباشَرةً؛
- يسدِّد المستفيد سعر البيع لـ«المؤسسة» مباشرة؛
- تتحمل «المؤسسة» المخاطر الائتمانية المباشرة المتعلقة بالمستفيد.

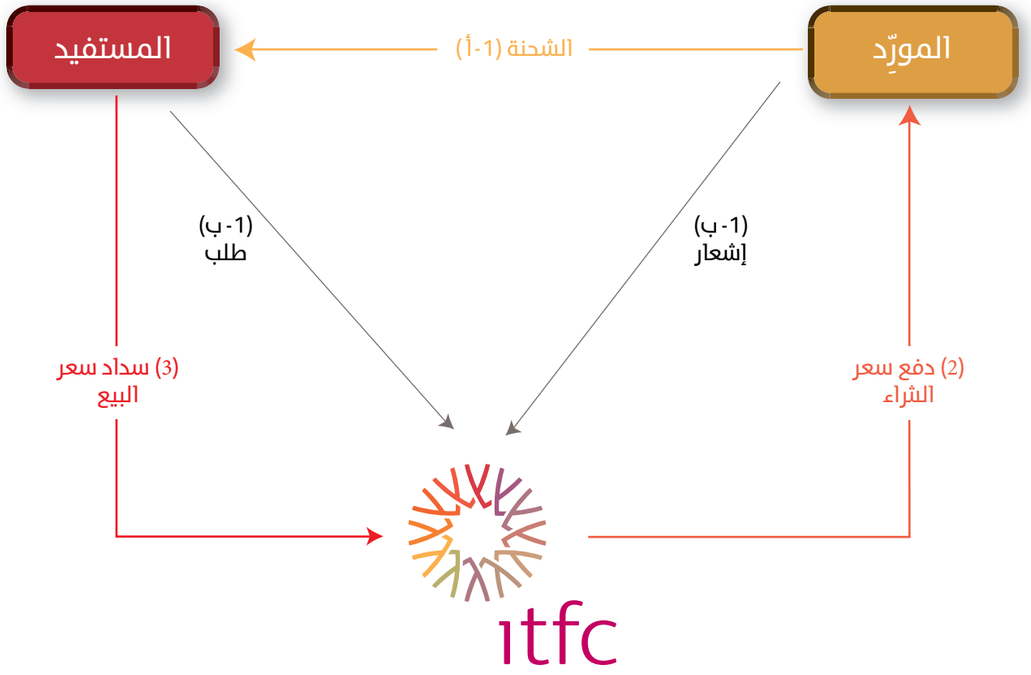

- خط التمويل: تقدم «المؤسسة» خطوطاً تمويلية للمؤسسات المالية المحلية التي تكون وسيطاً بين «المؤسسة» والمتلقين النهائيين في العمليات التجارية بعد توقيع «اتفاقية التمويل الرئيسة». وسيموّل «وكلاءُ الخطوط التمويلية» المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة بطريقة تُوافِق أحكام الشريعة الإسلامية.

- التمويل بصيغة المرابحة على مرحلتين: تقدِّم «المؤسسة» التمويل بصيغة المرابحة على مرحلتين للمؤسسات المالية أو البنوك التجارية المحلية في الدول الأعضاء، وذلك حتى يكون في متناول أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

- توقّع اتفاقية مرابحة أوّلاً بين «المؤسسة» (بصفة مقدِّمِ أموال/ بائع أوّل) ومؤسسة مالية أو بنك (بصفة مشترٍ)؛

- ثم توقّع اتفاقية مرابحة أخرى بين مؤسسة مالية أو بنك (بصفة بائع ثانٍ) ومستفيد؛

- يقدِّم المستفيد وثائق الفعالية إلى «المؤسسة»؛

- بناءً على إشعار المورِّد وطلب المستفيد، توصي المؤسسة المالية أو البنك «المؤسسةَ» بدفع سعر الشراء للمورِّد مباشرة؛

- يسدِّد المستفيد سعر البيع الأوّل، مباشرة، للمؤسسة المالية أو البنك الذي سيسدد بدوره سعر البيع الثاني لـ«المؤسسة»؛

- هذه الآلية تنقل المخاطر الائتمانية المباشرة المتعلقة بالمستفيد إلى المؤسسة المالية أو البنك الذي سيكون هو الملتزِم أمام «المؤسسة»؛

- ينفّذ ترتيب عكسيّ عندما تقوم مؤسسةٌ ماليةٌ أو بنكٌ بتقديم الأموال إلى «المؤسسة» (التي ستكون وكيل المؤسسة المالية أو البنك) لإيصالها إلى المستفيد النهائيّ (المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء)؛

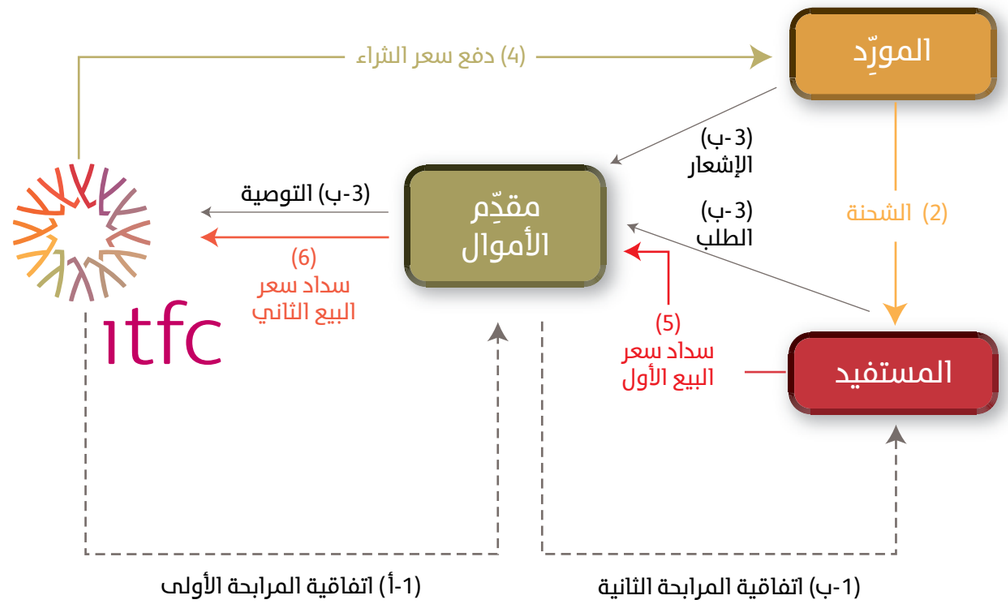

- **التمويل المشترَك أو الجماعيّ:** في حالة العمليات الضخمة، يجوز لـ«المؤسسة» أن تختار التمويل المشترَك أو الجماعيّ الذي تدعو فيه- بصفتها مرتّباً رئيساً أو مرتّباً مشاركاً- مؤسسة مالية أو أكثر وبنكاً تجاريّاً أو أكثر إلى المشاركة في التمويل. كما يمكن لـ«المؤسسة» أن تشارك في التمويلات الجماعية التي ترتّبها مؤسسات أخرى على النحو التالي:

- طبقاً لأحكام الشريعة، توقّع اتفاقية مرابحة أوّلاً بين «المؤسسة» والمؤسسات المالية والبنوك؛

- تكون «المؤسسة» مضارباً باسم المشاركين؛

- تكون «المؤسسة» مرتّباً/ مديراً ومسؤولاً عن توزيع سداد سعر البيع بين المشاركين؛

- ثم توقّع اتفاقية مرابحة بين «المؤسسة» والمستفيد؛

- يقدم المستفيد وثائق الفعالية إلى «المؤسسة»؛

- بناءً على إشعار المورِّد وطلب المستفيد، توصي «المؤسسةَ» بقية المشاركين (حسب مساهماتهم) بدفع سعر الشراء للمورِّد مباشرة؛

- يسدِّد المستفيد سعر البيع، مباشرة، لـ«المؤسسة» التي ستوزع بدورها سعر البيع على المشاركين (حسب مساهماتهم)؛

- تتقاسم «المؤسسة» والمشاركون المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمستفيدين، حسب مقدار مساهمة كل مشارك؛

- يتعين على كل مشارك أن يقوم باستقصاء وتقييم الجدارة الائتمانية للمستفيد قبل أن يقرر المشاركة في عملية التمويل الجماعيّ.

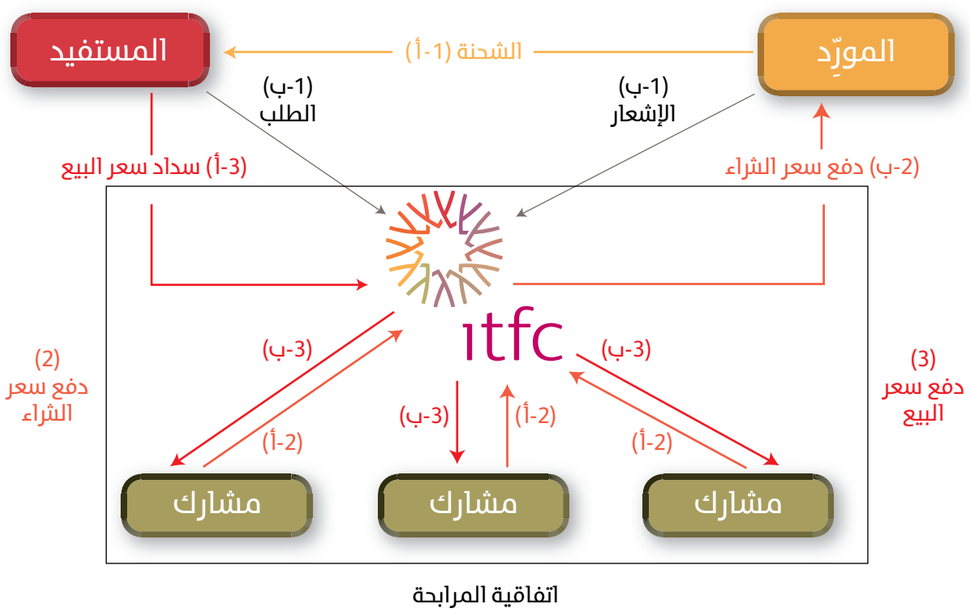

برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ

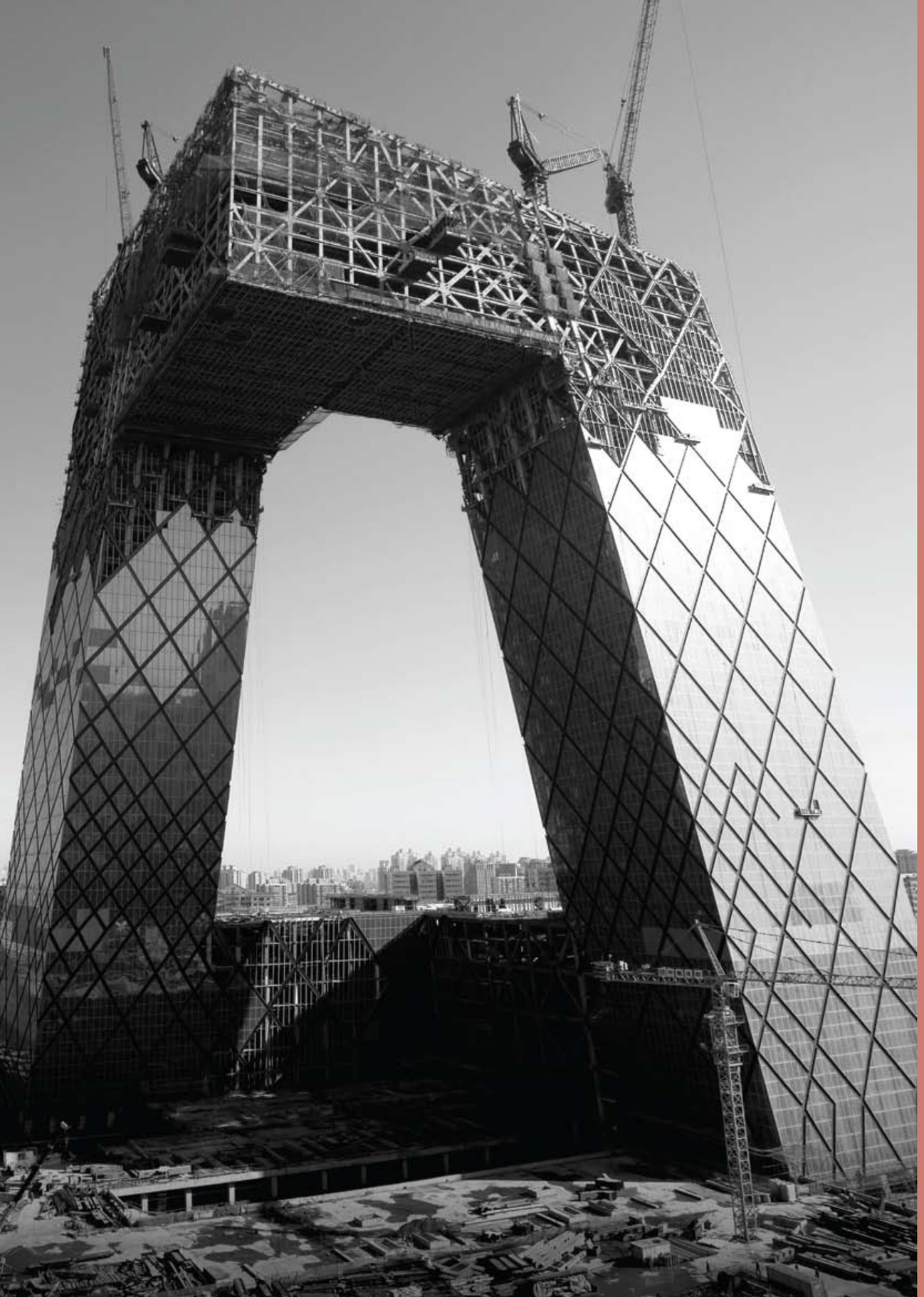

برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ

«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD)
زوّار جناح «المؤسسة» في معرض بإسطنبول، تركيا.

«برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» هو فرع «تعزيز التجارة» التابع لـ«المؤسسة» التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز التجارة البينية والتعاون التجاريّ بين الدول الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلاميّ»، وذلك من خلال أربعة مجالات عمل أساسية هي: تعزيز التجارة، وتيسير التجارة، وتعزيز القدرات، وتطوير السلع الإستراتيجيّة التي يمكن أن تزيد من إمكانات الدول التصديرية.

وهذا البرنامج، الميسّر والمحفِّز والمقِيم للعلاقات، يقرِّب بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعرفة، والتعاون الفنّي، وتعزيز القدرات، وتهيئة فرص الاتصالات التجارّيّة.

وخلال سنة 1429هـ (2008م)، نظّم البرنامج أو دعم 27 نشاطاً ومشروعاً في إطار مجالات عمله الأربعة المذكورة. وشارك في هذه الأنشطة أو تلقى دعماً مالياً من هذا البرنامج ما مجموعه 36 دولة عضواً. وفيما يلي عرض تفصيليّ لأنشطة محدّدة. أما القائمة الكاملة للأنشطة، فيمكن التماسُها في الملحق 2.

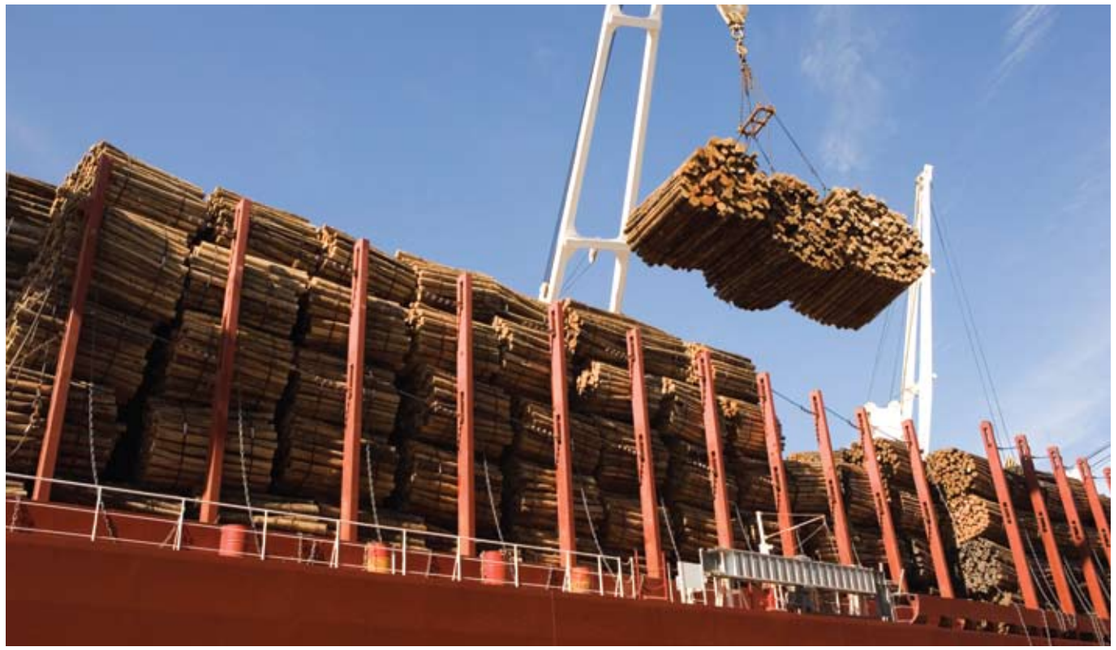

تعزيز التجارة

تعزّز «المؤسسةُ» التجارةَ عن طريق إقامة ودعم العلاقات بين المنظمات التجاريّة والمؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص في الدول الأعضاء من أجل تحديد أوجه التكامل التجاريّ وتنشيط التعاون التجاريّ. وتحقيقاً لهذا الغرض، تمكنت «المؤسسة»- بهذا البرنامج- من جمع «الهيئات الوطنية لتعزيز التجارة» بهدف الارتقاء بالتجارة البينية. وبفضل الربط بين هذه الهيئات، من خلال رعاية «المؤسسة» للمؤتمرات الإقليمية والدولية، أمكن التصدي لمجموعة واسعة من قضايا التجارة البينية والإسراع في تنمية هذه التجارة.

ورعت «المؤسسة»- بصفتها محفزاً للتجارة البينية- وشاركت في لقاءات مباشرة بين المشترين والبائعين. وقد نظم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» وشارك عموماً في معارض تجاريّة قطاعية ومعارض مشتركة محدّدة بالقائمة تلاقت فيها «هيئات تعزيز التجارة» ومنظمات القطاع الخاص والوكالات الحكومية في حدث تجاريّ واحد يقدِّم عروضاً وفرصاً للتصدير. كما تقدم «المؤسسة» التمويل لبرامج التقارب التجاريّ الخارجيّ. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اجتماعات عمل وأقيمت أنشطة الوصل بين أصحاب الأعمال. وقد حفزت هذه الأنشطة التجارة البينية والتعاون التجاريّ ، كما ساعدت الدول الأعضاء على الوصول إلى أسواق التجارة العالمية والاستفادة منها.

تعزيز التجارة: ثلاثة أنشطة هامة

1. ساهم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» بالدعم الماليّ وشارك في «التقارب التجاريّ الخارجيّ الثالث بين تركيا وأفريقيا» في إسطنبول، بتركيا، من 13إلى 17 مايو 2008م. وكان الهدف العامّ من هذا الحدث هو تعزيز وتوطيد التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» والتعاون التجاريّ بين تركيا والدول الأفريقية الأعضاء. وفتح هذا الحدث كذلك آفاقاً جديدة للتجارة والتعاون. وشارك فيه نحو 2000 شخص ما بين أصحاب الأعمال والوزراء وكبار المسؤولين من الحكومات المعنيّة؛ كما شاركت فيه المؤسسات التجاريّة في تركيا والعديد من الدول الأفريقية. ويُتوقّع أن تبلغ قيمة الأعمال الجديدة التي تمخضت عنها اجتماعات أصحاب الأعمال، التي عقدت خلال البرنامج، ملياري (2) دولار أمريكيّ؛ وأن ترسيَ الأسس لأرقام تجارية أعلى بكثير في السنوات القادمة.

2. ساهم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» بالدعم الماليّ وشارك في «المعرض الثالث للتجارة العابرة للصحراء الكبرى» ، والذي أقيم في نيامي، عاصمة النيجر، من 4 إلى 15 سبتمبر 2008م. وكان الهدف من هذا المعرض هو النهوض باقتصادات الدول العابرة للصحراء الكبرى والشراكات التجاريّة الإقليمية والإقليمية البينية لهذه الدول. وكان هذا الحدث بمثابة مشروع تعاون تجاريّ بين دول الجنوب بمشاركة «هيئات تعزيز التجارة» في بنين وتوغو ومالي وبوركينافاسو وكوت ديفوار.

3. شارك «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» في «المعرض التجاريّ الدوليّ» الثاني عشر لـ«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD) و«منتدى الأعمال الدوليّ» الثاني عشر في إسطنبول بتركيا من 22 إلى 26 نوفمبر 2008م. وهذا الاتحاد معرض تجاريّ بارز يجمع أصحاب الأعمال والمسؤولين الحكوميين من دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» لعرض منتجاتهم وتبادل وجهات النظر في كيفية تحسين التبادل التجاريّ والتعاون بين دول «البنك الإسلاميّ للتنمية». وقد عرضت 500 شركة تقريباً منتجاتها على السوق التركية. ونظمت العديد من اجتماعات الوصل بين أصحاب الأعمال خلال المعرض، حيث تمّت اتصالات تجارية جديدة. وخصص البرنامج لـ«هيئات تعزيز التجارة» القادمة من لبنان وسوريا وقرقيزيا والأردن وتونس أماكن للعرض وتحمّل نفقات السفر والإقامة والشحن عن ممثليها. وبلغ مجموع المشاركين من أصحاب الأعمال 2200 شخص من 67 دولة مختلفة.

تيسير التجارة

يقوم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» بتيسير التجارة التي تؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصاديّ عن طريق الجمع بين الهيئات التجارية الدولية والإقليمية والوطنية لتحديد احتياجات كل دولة من الدول الأعضاء من أجل دعم تيسير التجارة ووضع أفضل الممارسات لسدّ هذه الاحتياجات.

يكلّف «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» بإجراء مجموعة من الدراسات لتقييم الاحتياجات بشأن مختلف القضايا التي تؤثر على التجارة البينية، مثل دراسات تطوير قطاعي الإمداد والنقل التي تقف على احتياجات الاستثمار في البنية التحتية.

تساهم برامج تعزيز وتيسير التجارة التي تنظمها «المؤسسة» في توطيد العلاقات التجارية بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ»

تيسير التجارة: نشاطان هامّان

1. قامت «مجموعة البنك» (ومنها «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ») برعاية «المؤتمر الدوليّ للاستثمار» الذي عُقِد في «مجمّع كورستون» بقازان، عاصمة تتارستان، من 9 إلى 15 يونيو 2008م. وكان الهدف من ذلك المؤتمر هو التعريف بجمهورية تتارستان وفتح باب المناقشة مع أوساط أصحاب الأعمال في الدول الأعضاء حول المجالات الممكنة للتعاون في المشاريع الاستثمارية المختلفة. وحضر المؤتمرَ أكثرُ من 100 من ممثلي كبريات الشركات والبنوك وصناديق الاستثمار من 23 دولة عضواً. وأقيمت شراكات أعمال جديدة في مختلف القطاعات، ومنها قطاعات الزراعة والأدوية والسياحة. و«المؤسسة»، إذ تدعم هذا النوع من المؤتمرات، تيسّر تنمية الأعمال بين الشركات وتتيح الفرص لإقامة الشراكات.

2. نظّم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» اجتماعاً عن المعلومات التجارية في تونس العاصمة، يومي 9 و10 يونيو 2008م، وقدّم الدعم الماليّ لعقده. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو تحديد الأولويات المتعلقة بمصادر المعلومات التجارية في الدول الأعضاء وأصنافِها وإمكانِ الوصول إليها. وهناك هدف آخر يتمثل في إنشاء منبر لتيسير الحصول على المعلومات التجاريّة؛ وقد صدر تكليف بإعداد مقترَح بذلك.

تعزيز القدرات

تقوم عملية تعزيز التجارة البينية على عملية تعزيز المعرفة والقدرات في هذا المجال. فالتنمية البشرية والمؤسسية هي أساس التجارة والتنمية. وتركز «المؤسسة» تركيزاً كبيراً على أنشطة تعزيز القدرات التي تدعم احتياجات الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً، وتخصص أكثر من ربع الميزانية السنوية الخاصة بـ»برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» لأنشطة تعزيز القدرات.

ويهدف «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ»، من خلال برامجه المتعلقة بتعزيز القدرات، إلى تحسين ودعم القدرات التجارية لمؤسسات الدول الأعضاء المنخرطة في تعزيز التجارة وتيسيرها لتكوين موارد محلية مستدامة تقوّي تنافسية القطاع الخاص في السوق الدولية. كما أعدّ البرنامج ونفّذ دورات لتدريب المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التصدير والتسويق، وركّز كذلك على برامج التدريب أثناء العمل لـ»هيئات تعزيز التجارة» والغرف التجاريّة في الدول الأعضاء.

وتشكل «برامج التدريب أثناء العمل» منابر ممتازة تمكن المتدربين من تطوير مهاراتهم الإدارية والفنية، وتحديث معارفهم في مجال بيئة التجارة الدولية، والاطلاع على آخر المستجدات في أنظمة التجارة الدولية. كما يتمكن المتدربون من الاطلاع على الخدمات والمنتجات التي تقدمها الهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالتجارة، وتبادل المعارف والخبرات المستمدة من الأمثلة على أفضل الممارسات. والحصيلة المتأتية من ذلك هي زيادة المثمر من الاتصالات ونقل المعارف.

ونفذ «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» أحد عشر نشاطاً لتعزيز القدرات في مصر وتركيا وتونس وكازاخستان وماليزيا والمغرب، بمشاركة ممثلين من أكثر من 30 دولة عضواً.

وفي سنة 1429هـ (2008م)، أطلق هذا البرنامج مبادرة بالتعاون مع «مركز التجارة الدولية» لتطوير إدارات التدريب القائمة التابعة لـ»هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء. وستكون إدارات التدريب المختارة بمثابة مراكز تدريب إقليمية للدول الأعضاء، تقدّم برامج مقرّرة للتداريب المتخصصة أثناء العمل.

تعزيز القدرات: نشاطان هامّان

1. نظم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ»، في القاهرة، عاصمة مصر، بالتعاون مع «مركز تدريب التجارة الخارجية»، من 4 إلى 8 مايو 2008م، دورة تدريبية عن إستراتيجيّات التصدير والتسويق الدوليّ لفائدة الدول الأعضاء الناطقة بالعربية. وقد غطت هذه الدورة تنمية الأعمال الدولية، وتسويق الصادرات، وأنظمة ومعايير التجارة الدولية، والمسائل الجمركية. وكان الغرض من هذه الدورة هو إعدادُ جيل جديد من المهنيين ليكونوا أخصائيين مؤهّلين في مجال تسويق الصادرات، وتزويدُهم بأحدث المعارف في أبحاث التسويق والمعلومات التجارية، والتركيزُ على دور الاتفاقيات الدولية. وكان المتدربون قد رشحتهم لحضور التداريب «هيئاتُ تعزيز التجارة» وأوفدتهم منشآتُ التصدير الصغيرة والمتوسطة من الكويت وسوريا والإمارات العربية المتحدة. والهدف الأساسيّ من هذا النوع من التدريب هو تدعيم تنمية التجارة وتنافسية الدول الأعضاء.

2.نظم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» لقاءً حول تعزيز القدرات بالتعاون مع «الوكالة التونسية للتعاون الفنيّ» في تونس العاصمة من 12 إلى 13 يونيو 2008م. وكان الهدف من هذا اللقاء هو تطوير برامج تعزيز قدرات «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» لما فيه مصلحة الدول الأعضاء، ودعم العلاقات بين «المؤسسة» و»مركز التجارة الدولية» وهيئات التدريب. وقد ساعد ذلك على تحديد الحاجيات التدريبية الخاصة للدول الأعضاء، علاوةً على الأساليب والموارد التي تساعد على سدّ هذه الاحتياجات. وكان من المشاركين ممثلون من «المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة» و»الغرفة الإسلاميّة للتجارة والصناعة» و»منظمة التجارة العالمية» و»مركز التجارة الدولية» والمنظمات ذات صلة بالتجارة، والغرف التجاريّة، و»هيئات تعزيز التجارة» من ماليزيا وتركيا ومصر وتونس والمغرب والمملكة العربية السعودية والكويت وباكستان. وكان من نتائج دورة تقصي الحقائق هذه أنّ أصبحت «المؤسسة» قادرة على بدء مشاريع المعونة الفنية السابق ذكرها والتي ترمي إلى تدعيم القدرات التدريبية لـ»هيئات تعزيز التجارة».

تطوير السلع الإستراتيجيّة

يشمل جزءٌ أساسيٌ من عملية إرساء التبادل التجاريّ بين الدول الأعضاء التوسعَ في إمكانات التصدير من خلال «تطوير السلع الإستراتيجيّة». والسلع الإستراتيجيّة هي المنتجات التي ترفد الرفاهية الاقتصادية لأيّ دولة وتوفر سبل العيش وموارد الرزق لنسبة كبيرة من السكان. ويدعم «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحديد السلع الجديدة التي يمكن تصديرها، واستحداث وتطوير القدرات الإنتاجية للمنتجات القائمة التي من شأنها زيادةُ المخرَجات، وتحسينُ الربحية، وتعظيمُ العائد على الاستثمار.

اجتماع مجلس محافظي «البنك» - كان توسيع نطاق الروابط الإستراتيجية والتحالفات والتجارة البينية على رأس جدول الأعمال.

وعندما يتدهور المردود الإقتصادي للسلع، فإن «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» يتعاون مع المنظمات المتخصصة الأخرى لتحديد أسباب هذا التدهور، واقتراح الحلول التي تحسّن الإنتاج، وإمكانات التصدير، والإصلاحات التنظيمية. وفتح البرنامج قنوات اتصال مع «منظمة الأغذية والزراعة» (الفاو) و»الصندوق المشترك للسلع الأساسية» من أجل تحديد مجالات التعاون. ويهدف التعاون بين «المؤسسة» و»منظمة الأغذية والزراعة» و»الصندوق المشترك للسلع الأساسية» إلى تعزيز التجارة في المنتجات الزراعيّة وتدعيم الأمن الغذائيّ في أضعف «الدول الأعضاء الأقل نموّاً». ويتحقق ذلك بتحسين مردود المحاصيل عن طريق إدخال ممارسات وتقنيات زراعيّة متقدمة ولكنها مناسبة. وهكذا فإن إقامة التنمية المستدامة للسلع الأساسية أولوية أخرى من أولويات «المؤسسة» وشركائها.

ويتعاون البرنامج كذلك مع المنظمات الدولية على إجراء الدراسات الفنية التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها التصديرية من خلال تحديد السلع الإستراتيجيّة وقطاعات النموّ الممكنة. وقد عقدت جلسة من هذا القبيل بين «المؤسسة» و»منظمة الأغذية والزراعة» و»الصندوق المشترك للسلع الأساسية» في روما، عاصمة ايطاليا، من 3 إلى 7 نوفمبر 2008م. ونظِّمت هذه الجلسة لتمكين المشاركين من تبادل الآراء والأفكار حول أشكال ونطاق ومضمون الاجتماعات المرتقبة عن الأرز والقمح والمواد الغذائية والقطاع الزراعيّ لمصلحة دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» سنة 1430 هـ (2009م).

كما نوقشت الإجراءات الضرورية لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها التجاريّة، سواءً من خلال التمويل أو من خلال الدراسات التي يمكن اتخاذها وسائل لتحسين تنافسية القطاعات الاقتصادية التي تنطوي على مزايا محتملة.

مذكرات تفاهم مهمة

أقامت «المؤسسة» تحالفاً مع «مركز التجارة الدولية» من خلال مذكرة تفاهم وقّعت سنة 1429 هـ (2008م)، وذلك من أجل تدعيم أنشطتها الأساسية في مجال تعزيز التجارة البينية. وكان الغرض من هذه المذكرة هو «توفير الوسائل والسبل الكفيلة بضمان التعاون الوثيق وتنسيق الجهود بين «المؤسسة» و»المركز» في تخطيط وتنفيذ برامج «المؤسسة» الخاصة بالمعونة الفنية ذات الصلة بالتجارة بطريقة فعالة واقتصادية». كما تركز مذكرة التفاهم الموقعة بين «المؤسسة» و»مركز التجارة الدولية» على «تعزيز القدرات التجاريّة، ولاسيّما القدرات التصديرية والتنافسية الدولية للقطاعين العامّ والخاصّ في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء وإدارة قاعدة بيانات تعنى بجمع المعلومات التجاريّة؛ وتحليل السوق وتطويرها؛ وخدمات دعم التجارة؛ وتعزيز التبادل التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» (بما في ذلك عقد لقاءات بين البائعين والمشترين؛ ودراسات جدوى تحسين وتعزيز التجارة والتعاون التجاريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ»).

وفي سبيل مزيد من تعزيز القدرات، وقعت «المؤسسة» مذكرة تفاهم سنة 1429 هـ (2008م) مع «مركز تدريب التجارة الخارجية» بمصر، بهدف إعداد وتنفيذ دورات تدريبية مشتركة لسدّ احتياجات المشاركين من الدول الأعضاء العاملين في مجال تسويق الصادرات وتنميتها.

التقرير السنويّ 1429هـ

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

كانت مسألة الحوكمة المؤسسية الفعالة في صميم الإعداد التمهيديّ لـ»المؤسسة»، إذ قام أعضاء مجلس إدارتها الموقرون بدور أساسيّ في إنشاء الآلية التي أدت إلى وضع مختلف النظم والإجراءات التي تُرسَى بها المراقبة والمساءلة والنزاهة الصحيحة وتدار بها «المؤسسة» كما ينبغي.

ويوضِّح هيكلُ الحوكمةِ الداخليةِ الخاص بـ»المؤسسة» القواعد والإجراءات اللاّزمة لاتخاذ القرارات في الشؤون المؤسسية التي تؤدي إلى تعزيز التنافسية. كما ينص على الآلية التي تحدّد بها أهدافُ «المؤسسة»، ووسائلُ تحقيق تلك الأهداف ورصد تنفيذها.

وقد وضِع نظام حوكمة «المؤسسة» لرصد أدائها التشغيليّ في ضوء الإستراتيجيّة والأهداف المتفق عليها لتعزيز قيمة «المؤسسة» على المدى البعيد، والحرص على توفير المعلومات الجيدة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات واعية على المستوى المؤسسيّ. وقد اضطلع أعضاء مجلس الإدارة الموقرون بمسؤولية المساهمة في وضع السياسة التوجيهية لـ»المؤسسة» من خلال إقامة هيكل حوكمتها المؤسسية، علاوةً على ضمان منتهى المساءلة والشفافية فيها لمجلس محافظي «مجموعة البنك».

مجلس الإدارة

سعادة الدكتور/أحمد محمد علي

سعادة الأستاذ/
إبراهيم بن محمد المفلح

سعادة الشيخ/
صالح عبدالله كامل

سعادة الأستاذ/
تان سري عز الدين بن دالي

سعادة الأستاذ/
علي حمدان أحمد

سعادة الأستاذ/
سامي بن عبد العزيز اليوسف

سعادة الأستاذ/
أداما ســـال

سعادة الأستاذ/
محمد الزروق رجب

سعادة الدكتور/
سيد حامد بور محمدي

سعادة الأستاذ/
فيصل عبد العزيز الزامل

سعادة الأستاذ/
زينهم زهران

فريق الإدارة

سعادة د. وليد بن عبدالمحسن الوهيب
الرئيس التنفيذيّ

الأستاذ محمد نظيم نوردلي
مدير عام إدارة التسويق بالإنابة

سعادة م. هاني سالم سنبل
نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ محمد طاهر حبشي
مدير عام برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ

الأستاذ مهنى صبيح فوده
مدير عام إدارة الخزانة وتعبئة الموارد

الأستاذ علي السليس
مدير عام إدارة الائتمان

الأستاذ محمد إقبال أزاد
مدير عام إدارة العمليات

الأستاذ المبارك الطيب الأمين
مدير عام الإدارة المالية

الأستاذ أحمد جعفر صباغ
مدير عام الموارد البشرية والخدمات المؤسسية بالإنابة

الجوائز والتقديرات

حظي تركيز «المؤسسة» على التنمية ذات الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للناس في دولنا الأعضاء باعتراف عالميّ في عامها الأول من العمليات؛ وذلك بحصولها على جائزة مجلة «يورومني» لأفضل صفقة تمويل تجاريّ عام 2008م.

وقد نالت هذه الجائزةَ عن عملية المرابحة المبتكرة التي تبلغ قيمتها 23 مليون يورو لتمويل تجارة القطن لمصلحة كوت ديفوار، وهي صفقة أحدثت تأثيراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً، أثّر بشكل مباشر وغير مباشر (إيجابيّ) على معيشة 3.5 ملايين نسمة من سكان كوت ديفوار.

2008
TRADE FINANCE
Deal of the Year

خلق الوفرة، تحسين لنوعية الحياة

فريق «المؤسسة» يتواصل خلال إطلاق العلامة التجارية الداخلية.

التقارير والحسابات النظامية

لمحة عن الأرباح

أتمت «المؤسسة» عامها الأول من العمليات محققة صافيَ دخل قدره 18 مليون دولار أمريكيّ تمثل عائداً على متوسط حقوق المساهمين قدره 3.34 %، وهو ما يعتبر عائداً معقولاً بالنظر إلى الانخفاض الحادّ في سعر الليبور الذي بلغ متوسطه نحو 2.9 % في السنة.

وحققت استثمارات «المؤسسة» عائداً قدره 4.3 %، متجاوزةً بذلك متوسط سعر الليبور بنسبة 1.4 %. وهو ما يمثل نحو 50 % زيادة على متوسط سعر الليبور. وفيما يخص العائد على فرادى فئات الأصول، فقد حقق العائد على السلع الأساسية 3.5 %، بينما كان معدل العائد على التمويل بصيغة المرابحة (تمويل التجارة) 5.7 %. ويرجع بعض هذا العائد المرتفع نسبيّاً إلى التغيير الذي أدخلته «المؤسسة» على سياسة التسعير، بينما يرجع بعضه الآخر إلى تحويل صافي أصول «خطة تمويل الصادرات» حيث استُثمِرت بعض الأصول ذات الصلة في وقت كان فيه سعر الليبور أعلى من المتوسط سنة 1429هـ (2008م).

ويبيّن الرسم البيانيّ التالي العائدَ على مختلف فئات أصول «المؤسسة» مقارنة بمتوسط سعر الليبور خلال هذه السنة.

الرسم البيانيّ 5: العائد على مختلف فئات أصول «المؤسسة» مقارنة بمتوسط سعر الليبور خلال سنة 1429هـ (2008م)

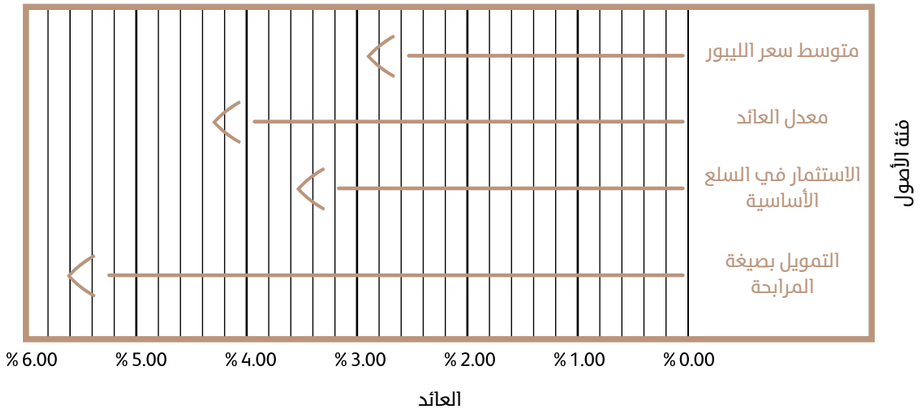

وبلغ الدخل المعترَف به من الرسوم خلال هذه السنة 2.42 مليون دولار أمريكيّ. وهو ما يمثل الدخل من الرسوم على الصناديق المدارة وعمليات التمويل الجماعيّ. وبلغ إجماليّ النفقات الإدارية في هذه السنة 9.97 مليون دولار أمريكيّ، تمثل 55% تكلفة الموظفين، بينما تمثل الـ 45% الباقية نفقات إدارية أخرى.

وتعتمد تركيبة أصول «المؤسسة» اعتماداً كبيراً على التمويل بصيغة المرابحة الذي يمثل 62% من إجماليّ الأصول. وهو أمرٌ يبدو جديراً بالثناء، نظراً لأن هذه أول سنة من عمليات «المؤسسة» وقد بدأتها دون أيّ استثمارات بالتمويل بصيغة المرابحة، باستثناء المحفظة الصغيرة المحوّلة من «خطة تمويل الصادرات».

ويبيّن الجدول التالي تركيبة أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ (2008م).

الجدول 4: تفاصيل أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ (2008م)

البند	المبلغ (بآلاف الدولارات الأمريكيّة)	النسبة المئوية من المجموع
النقدية لدى البنوك	65.833	% 9
الاستثمار في السلع الأساسية لدى البنوك	203.737	% 29
التمويل بصيغة المرابحة	437.353	% 62
الدخل المستحقّ وأصول أخرى	.868	% 0
إجماليّ الأصول	707.791	% 100

ويبيّن الرسم البيانيّ التالي تمثيلاً بيانيّاً لتركيبة أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ (2008م).

الرسم البيانيّ 6: تركيبة أصول «المؤسسة» في نهاية سنة 1429هـ

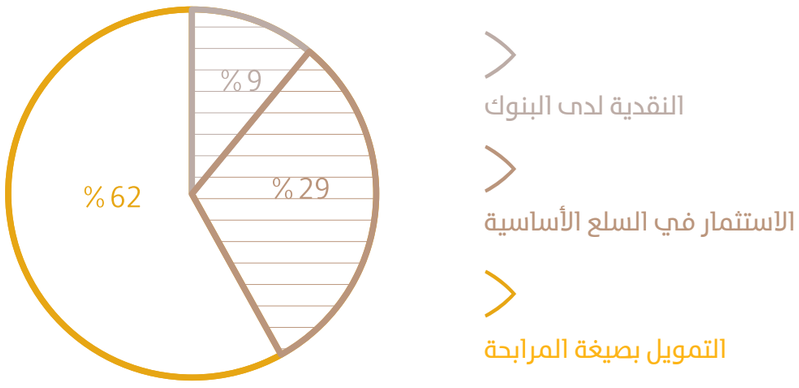

وتتألف الموارد المالية لـ«المؤسسة» من رأس مالها المدفوع واحتياطيّاتها التي تبلغ 595.49 دولار أمريكيّ، إضافةً إلى أموال مدارة تبلغ 1.075 مليون دولار أمريكيّ وموارد معبّأة من السوق لأجل عمليات التمويل الجماعيّ بصيغة المرابحة.

التقرير السنويّ 1429هـ

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)

وتقرير مراقبي الحسابات

٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)

المحـــــتويات

البيـــــــــان	رقم الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات	١
قائمة المركز المالي	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة التدفقات النقدية	٤
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	٥
إيضاحات حول القوائم المالية	٦ – ١٧

برايس وترهاوس كوبرز الجريد
مركز السحيلي للأعمال
ص.ب. ١٦٤١٥، جدة ٢١٤٦٤
المملكة العربية السعودية
هـــاتف: ٤٨٨٠-٦٥٣ (٢) ٩٦٦+
فـاكـس: ٢٣٧٠-٦٥٣ (٢) ٩٦٦+
www.pwc.com/me

تقرير مراقبي الحسابات

إلى الجمعية العامة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء التابعة لها للفترة من ١ محرم ١٤٢٩ هـ ("تاريخ بدء العمليات") إلى ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ. إن إعداد هذه القوائم المالية وإلتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. تشمل المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة ضمن القوائم المالية، كما تشتمل المراجعة على إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، ولطريقة العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تمثل بصورة عادلة، مـــن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة من ١ محرم ١٤٢٩ هـ ("تاريخ بدء العمليات") إلى ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة في المؤسسة.

برايس وترهاوس كوبرز الجريد

برايس وترهاوس كوبرز الجريد
محاسبون قانونيون
ترخيص رقم ٢٥
PRICEWATERHOUSECOOPERS AL JURAID
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NO. 25

عمر محمد الســـقا
ترخيص رقم ٣٦٩

٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ
٢٠ مايو ٢٠٠٩

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٢٩هـ
الموجودات		
نقد لدى البنوك	٣	٦٤,٤٩١
ودائع سلعية لدى البنوك	٤	٢٠٣,٧٣٧
تمويل بالمرابحة	٥	٤٣٧,٣٥٣
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	٦	٨٦٨
		٧٠٦,٤٤٩
الممتلكات والمعدات التشغيلية	٧	٩٥
مجموع الموجودات		٧٠٦,٥٤٤
المطلوبات وحقوق الأعضاء		
المطلوبات		
مستحقات ومطلوبات أخرى	٨	٥,٧٦٢
مستحق للبنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	٩	٨٧,٨٢٣
مجموع المطلوبات		٩٣,٥٨٥
حقوق الأعضاء		
رأس المال المدفوع	١٠	٥٣١,٩٤٣
إحتياطي عام	١١	٦٣,٥٤٦
صافي الدخل للفترة		١٧,٤٧٠
مجموع حقوق الأعضاء		٦١٢,٩٥٩
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		٧٠٦,٥٤٤
إلتزامات غير مدفوعة	١٢	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ١٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل
للفترة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٢٩هـ
دخل من:		
ودائع سلعية لدى البنوك	٤	١٣,٢٨٩
تمويل بالمرابحة	٥	١٢,٣٦١
أتعاب مضارب وأخرى		٢,٤٢٢
		٢٨,٠٧٢
مصروفات إدارية:		
تكلفة الموظفين		(٦,٠٥٥)
أخرى		(٤,٥٣٣)
		(١٠,٥٨٨)
إستهلاكات	٧	(١٤)
صافي الدخل للفترة		١٧,٤٧٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ١٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للفترة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٢٩هـ
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		
صافي الدخل للفترة		١٧,٤٧٠
تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد الناتج عن العمليات التشغيلية:		
إستهلاكات	٧	١٤
مخصص الإنخفاض في القيمة	٥	٣,٥٤١
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
تمويل بالمرابحة	٥	(٣٩١,٤٤٧)
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	٦	(٨٦٨)
مستحقات ومطلوبات أخرى	٨	٥,٧٦٢
مستحق للبنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	٩	١٠١,٩٢٢
صافي النقد الناتج عن العمليات التشغيلية		(٢٦٣,٦٠٦)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات تشغيلية	٧	(١٠٩)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		(١٠٩)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
رأس المال المساهم	١٠	٥٣١,٩٤٣
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل		٥٣١,٩٤٣
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		٢٦٨,٢٢٨
نقد وما يعادله كما في بداية الفترة		–
نقد وما يعادله كما في نهاية الفترة	٣	٢٦٨,٢٢٨
جدول تكميلي عن معلومات غير نقدية		
إحتياطي عام محول	١	٦٣,٥٤٦
تمويل بالمرابحة محول	١	٤٩,٤٤٧
محول من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	١	١٤,٠٩٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ١٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للفترة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	إحتياطي عـــام	صافي الدخل للفترة	المجموع
الرصيد كما في ١ محـــرم ١٤٢٩هـــ		–	–	–	–
رأس المال المساهم	١ و ١٠	٥٣١,٩٤٣	–	–	٥٣١,٩٤٣
إحتياطي عام محول	١ و ١١	–	٦٣,٥٤٦	–	٦٣,٥٤٦
صافي الدخل للفترة		–	–	١٧,٤٧٠	١٧,٤٧٠
الرصيد كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـــ		٥٣١,٩٤٣	٦٣,٥٤٦	١٧,٤٧٠	٦١٢,٩٥٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ١٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١ – التأسيس، الأنشطة وأخرى

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في إجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ (٢٤ يونيو ٢٠٠٥). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود إتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والإستحواذ على وإستبعاد ممتلكات وإتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والإشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة الداخلية والتجارة الدولية. تعتبر جميع الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب إستثمارات في الدول الأعضاء، وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تتكون حقوق الملكية في المؤسسة كما في ١ محـــرم ١٤٢٩هـــ ("تاريخ بدء العمليات") من مساهمات رأسمالية مقدمة من الدول الأعضاء بما فيهم البنك. من ضمن هذه المساهمات مبلغ ٣٧٤,٤٣٩ دولار أمريكي دفعت من قبل البنك عند تصفية برنامج تمويل الصادرات ("البرنامج"). إن البرنامج هو صندوق تم تصفيته بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم ١-٤٢٧ في إجتماعهم المنعقد بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٤٢٧هـــ (٥ أبريل ٢٠٠٦). تتضمن مساهمات الأعضاء مبلغ ٧٢,٤٦١ دولار أمريكي مدفوعة من قبل الأعضاء السابقين في محفظة البنوك الإسلامية ("المحفظة") والذين وافقوا على الإنضمام للمؤسسة بموجب إجتماع مجلس المديرين التنفيذيين رقم ٤٢٦/١٠/٢٥ (٢٣٤)/٢٨٣ المؤرخ في ٢٤ شوال ١٤٢٦هـــ (٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥). أيضاً، أنظر إيضاح ١٠.

إن صافي موجودات المؤسسة كما في ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٩هـــ يتضمن صافي موجودات محولة من البرنامج إلى المؤسسة كما يلي:

نقد لدى البنوك	٦٤
صافي تمويل بالمرابحة	٤٩,٤٤٧
ذمم دائنة للبنك	(٢٢,٦٤٧)

أقر مجلس المحافظين في إجتماعه رقم ١ - ٤٢٧ بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٤٢٧هـ (٥ أبريل ٢٠٠٦) بأن أية إيرادات مستحقة للبرنامج بعد ربيع الأول ١٤٢٧هـ (٥ أبريل ٢٠٠٦) وحتى تاريخ بدء عمليات المؤسسة سوف يتم تحويلها إلى الإحتياطي العام للمؤسسة. تم تحويل مبلغ ٦٣,٥٤٦ دولار أمريكي كإيرادات إلى الإحتياطي العام منها مبلغ ٢٦,٨٦٤ دولار أمريكي تمثل أرباح تحويل عملات أجنبية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٤٣٠هـ (٧ مارس ٢٠٠٩).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أ) **أساس الإعداد**

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("هيئة المحاسبة") وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة لدى المؤسسة. بالنسبة للأمور التي لم يصدر حولها معيار من هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("مجلس المعايير") والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ب) **التقديرات المحاسبية الهامة والإفتراضات**

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إستخدام تقديرات وإفتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم تقييم تلك التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول عل المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. إن المجالات الجوهرية التي إستخدمت الإدارة فيها التقديرات والإفتراضات أو إبداء رأيها هي كما يلي:

١) مخصص إنخفاض في قيمة الموجودات

تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص إنخفاض قيمة الموجودات المالية. تم توضيح أسلوب تقدير المخصص في إيضاح رقم ٢ (ح).

ج) **تحويل العملات الأجنبية**

إن المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي تقيد بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

د) **تحقيق الإيرادات**

تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الإستحقاق.

إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الإستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة البنك محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم إتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد.

تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الإستحقاق الزمني عند تقيم الخدمة.

هـ) **التمويل بالمرابحة**

إن المرابحة هي إتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه وإقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

و) **نقد وما يعادله**

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك وإستثمارات أخرى قصيرة الأجل وودائع سلعية لدى البنوك لديها تواريخ إستحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل كما في تاريخ الشراء.

ز) **الودائع السلعية**

تم إيداع السلع لدى بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق ربح. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط إتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة مع الودائع ومن ثم تقاس بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

ح) **إنخفاض في قيمة الموجودات المالية**

موجودات تشغيلية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود إنخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد

مخصص الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على إنخفاض قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول ومن خطط التسوية المتفق عليها مع المستفيدين. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية في الإتفاقية. يتم تعديل مخصص الإنخفاض في قيمة الموجودات بشكل دوري بناء على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين محفظة لمخصص الخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الإقتصادية الراهنة والنمط الإفتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود إنخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم إحتساب قيمة خسائر الإنخفاض للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المتوقعة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال إستخدام حساب مخصص. عند إعتبار الأصل المالي غير قابل للإسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً إستردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل.

ط) ممتلكات ومعدات تشغيلية

تقيد الممتلكات والمعدات التشغيلية بسعر التكلفة، مخصوماً منها الإستهلاكات المتراكمة. يتم قيد قيمة الإستهلاك على قائمة الدخل بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة إلى القيم المتبقية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم إعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم إستبعاد قيمة الأصل المستبدل.

ي) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة إلتزام قانوني قائم أو متوقع نتج عن حدث سابق، وهناك إحتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

٣ - نقد لدى البنوك

يتكون النقد لدى البنوك كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٢٩هـ
حسابات جارية	٦٤,٤٩١

لأغراض قائمة التدفقات النقدية ، يتضمن النقد وما يعادله ما يلي:

	١٤٢٩هـ
نقد لدى البنوك	٦٤,٤٩١
ودائع سلعية لدى البنوك	٢٠٣,٧٣٧
المجموع	٢٦٨,٢٢٨

٤ - ودائع سلعية لدى البنوك

تتكون الودائع السلعية لدى البنوك كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٢٩هـ
ودائع لدى بنوك إسلامية	٢٠٣,٧٣٧

تستخدم الودائع لدى البنوك الإسلامية في بيع وشراء السلع. تتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية نيابةً عن المؤسسة. وقد تم تحديد صلاحيات البنوك الإسلامية في البيع والشراء بموجب أحكام الإتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك الإسلامية.

٥ - تمويل بالمرابحة

يتكون التمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٢٩هـ
إجمالي مبالغ الذمم المدينة	١,١٢٤,٨٢٨
ناقصاً: حصة المستثمرين المودعين	(٦٦٠,١٨٣)
ناقصاً: إيرادات غير مكتسبة	(٢٣,٧٥١)
	٤٤٠,٨٩٤
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة	(٣,٥٤١)
صافي التمويل بالمرابحة	٤٣٧,٣٥٣

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم إلتزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. قامت المؤسسة بإبرام إتفاقيات تمويل بالمرابحة مع شركات معينة.

٦ – إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٢٩هـ
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	٤٢١
أتعاب مضارب مستحقة	١٧٠
دفعات مقدمة وموجودات أخرى	٢٧٧
المجموع	٨٦٨

٧ – ممتلكات ومعدات تشغيلية

تتكون الممتلكات والمعدات التشغيلية كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	سيارات	مكتب وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة			
كما في ١ محرم ١٤٢٩هـ	–	–	–
إضافات خلال الفترة	١٠٥	٤	١٠٩
كما في نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ	١٠٥	٤	١٠٩
الإستهلاكات المتراكمة			
كما في ١ محرم ١٤٢٩هـ	–	–	–
المحمل خلال الفترة	١٤	–	١٤
كما في نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ	١٤	–	١٤
صافي القيمة الدفترية			
كما في نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ	٩١	٤	٩٥

٨ – مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	١٤٢٩هـ
مستحقات ومصاريف أخرى	١,٩٥٩
المستلم بالزيادة عن رأس المال	٢,٨٩٠
أخرى	٩١٣
المجموع	٥,٧٦٢

يمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال مبالغ مستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

٩ – أرصدة مع أطراف ذات علاقة

خلال أدائها لأعمالها العادية، لدى المؤسسة معاملات مع أطراف ذات علاقة. تم إعتماد شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المؤسسة. إن الرصيد المستحق للبنك الإسلامي للتنمية كما في ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٩هـ هو ٨٨ مليون دولار أمريكي والذي لا يتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سداده.

١٠ – رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

		١٤٢٩هـ
المصرح به:	٣٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٣,٠٠٠,٠٠٠
المصدر:	٧٥,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد	٧٥٠,٠٠٠
	أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(٧٦,٣٩٠)
	رأس المال المكتتب به	٦٧٣,٦١٠
	رأس مال لم يطلب بعد	(٧٩,١٦٧)
	رأس المال المطلوب	٥٩٤,٤٤٣
	أقساط مستحقة غير مدفوعة	(٦٢,٥٠٠)
	رأس المال المدفوع	٥٣١,٩٤٣

يتضمن رأس المال المدفوع مبلغ ٤٤٦,٩ مليون دولار أمريكي محول من أعضاء البرنامج والمحفظة. إن رأس مال المؤسسة مساهم فيه من قبل الأعضاء والمتمثلين في ٣٧ دولة و ١٩ مؤسسة مالية. أنظر أيضاً إيضاح رقم ١.

١١ – إحتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم ٢٧ من إتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الإحتياطي العام، عند الحصول على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٢٥ بالمائة من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الأعضاء.

وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم م م ت ٤٢٧/٥/١ (٢٣٨)/٤٤، فإن جميع الإيرادات المستحقة للبرنامج بعد ١٤٢٦هـ تحول إلى الإحتياطي العام للمؤسسة. إن المبلغ المحول هو ٦٣,٥ مليون دولار أمريكي، أنظر إيضاح ١.

١٢ – إلتزامات غير مدفوعة

بلغت الإلتزامات غير المدفوعة كما في نهاية ذي الحجة ما يلي:

	١٤٢٩هـ
تمويل بالمرابحة	١٩٩,٧٣٢

١٣ – الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ

	فترة الإستحقاق محددة				فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
نقد لدى البنوك	٦٤,٤٩١	–	–	–	–	٦٤,٤٩١
ودائع سلعية	٢٠٣,٧٣٧	–	–	–	–	٢٠٣,٧٣٧
تمويل بالمرابحة	٢٣١,١١٧	١٣٣,٨٧٦	٦٢,١٤٠	–	١٠,٢٢٠	٤٣٧,٣٥٣
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	٤٢١	٤٤٧	–	–	–	٨٦٨
ممتلكات ومعدات تشغيلية	–	–	٩٥	–	–	٩٥
إجمالي الموجودات	٤٩٩,٧٦٦	١٣٤,٣٢٣	٦٢,٢٣٥	–	١٠,٢٢٠	٧٠٦,٥٤٤

نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ

	فترة الإستحقاق محددة				فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
مستحقات ومطلوبات أخرى	–	٥,٧٦٢	–	–	–	٥,٧٦٢
مستحق للبنك الإسلامي للتنمية	–	٨٧,٨٢٣	–	–	–	٨٧,٨٢٣
إجمالي المطلوبات	–	٩٣,٥٨٥	–	–	–	٩٣,٥٨٥

١٤– تركيز الموجودات

إن تحليل الموجودات حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

نهاية ذي الحجة ١٤٢٩هـ

	نقد لدى البنوك	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	ممتلكات ومعدات تشغيلية	المجموع
المملكة العربية السعودية	٦٣,٤٤٢	١٢١,١٢١	١٠٠,٤٦٦	٨٦٨	٩٥	٢٨٥,٩٩٢
البحرين	١,٠٤٩	٨٢,٦١٦	–	–	–	٨٣,٦٦٥
بنجلاديش	–	–	١٥٨,٨٠١	–	–	١٥٨,٨٠١
مصـــر	–	–	٨,٨١٨	–	–	٨,٨١٨
غامبيا	–	–	٦,٠٨٧	–	–	٦,٠٨٧
إيران	–	–	١٥,١٨٩	–	–	١٥,١٨٩
ساحل العاج	–	–	٥,٦٧١	–	–	٥,٦٧١
الأردن	–	–	٢,٣٦٣	–	–	٢,٣٦٣
الكويت	–	–	١٥,٠٦١	–	–	١٥,٠٦١
ماليزيا	–	–	٤,٣١٢	–	–	٤,٣١٢
المغرب	–	–	٨٣,٨٧٢	–	–	٨٣,٨٧٢
نيجيريا	–	–	٣,٧٢٠	–	–	٣,٧٢٠
السودان	–	–	١٠,٨٩٠	–	–	١٠,٨٩٠
طاجكستان	–	–	١,٥٨٧	–	–	١,٥٨٧
تونس	–	–	٨,٩٦٨	–	–	٨,٩٦٨
بوركينا فاسو	–	–	١١,٥٤٨	–	–	١١,٥٤٨
الإجمالي	٦٤,٤٩١	٢٠٣,٧٣٧	٤٣٧,٣٥٣	٨٦٨	٩٥	٧٠٦,٥٤٤

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون.

١٥ - الزكاة والضريبة

أية مطلوبات للزكاة وضريبة الدخل هي مسؤولية الأعضاء الأفراد.

١٦ - إدارة المخاطر

لدى المؤسسة قسم لإدارة المخاطر ("القسم") وهو مستقل تماماً عن كافة الأقسام الأخرى، وكذلك عن منشآت المؤسسة الأخرى. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. كما قامت المؤسسة بتأسيس لجنة لإدارة المخاطر وهي مسؤولة عن مراجعة سياسات وإجراءات وقواعد إدارة المخاطر وتحديد إطار العمل في المؤسسة لإدارة المخاطر بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

تنشأ مخاطر الإئتمان في المؤسسة بشكل رئيسي من موجوداتها التشغيلية.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الإئتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة والتي تم تغطيتها بشكل رئيسي بالحصول عل ضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية ذات تقييم مقبول من قبل البنك وفقاً لمعايير الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الإئتمان. تم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها، أو بالحصول على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء. تستفيد المؤسسة من وضع الدائن المفضل في التمويل بالمرابحة عن طريق منحها الأولوية قبل الدائنين الآخرين في حالة عدم السداد مما يشكل حماية قوية ضد الخسائر الإئتمانية.

تتضمن المخاطر الإئتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/ المؤسسات المالية، إلخ) في تسوية إلتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات إئتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الإئتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الإئتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الإئتمان، ورصد إستثناءات الإئتمان/ التعرض والمراجعة/ رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل القسم والذي يسعى لضمان إمتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة والمديرين التنفيذيين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الإئتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الإئتمانية للمستفيد/ المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على إستخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الإعتبار آخر المستجدات في الإقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية، وذلك في حالة عدم قيام المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. إن التعرض لمخاطر تحويل العملات محدود حيث إن معظم العمليات التمويلية في المؤسسة منفذة بالدولار الأمريكي، وهي نفس عملة موارد المؤسسة، أي عملة رأس المال. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة في العملات. ولذلك، فإنها غير معرضة لمخاطر المتاجرة بالعملات الأجنبية. تتبع المؤسسة سياسة متحفظة يتم بموجبها مراقبة تكوين محفظة العملات وتعديلها بشكل مستمر.

٢) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الإحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم إستثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ إستحقاق

قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم ١٣.

٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إحتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على إستثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تعتمد عائدات المؤسسة على مؤشر، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم إستخدام ٥٠ نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/ أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية.

معلومات عن المساهمين

إحصاءات عن المساهمين

الرقم	العضو	الأسهم المكتتب بها	المبلغ المكتتب به	النسبة المئوية	الأسهم المدفوعة	المبلغ المدفوع
		رأس المال الحاليّ (750,000,000 دولار أمريكيّ)				
1	البنك الإسلاميّ للتنمية	26,637	266,370,000	39.5 %	26,637	266,370,000
2	الجزائر	608	6,080,000	0.9 %	608	6,080,000
3	البحرين	185	1,850,000	0.3 %	185	1,850,000
4	بنغلاديش	202	2,020,000	0.3 %	202	2,020,000
5	بروناي دار السلام	582	5,820,000	0.9 %	582	5,820,000
6	الكاميرون	2	20,000	0.0 %	2	20,000
7	مصر	1,273	12,730,000	1.9 %	1,273	12,730,000
8	الجابون	22	220,000	0.0 %	22	220,000
9	إندونيسيا	206	2,060,000	0.3 %	206	2,060,000
10	إيران	192	1,920,000	0.3 %	192	1,920,000
11	الأردن	130	1,300,000	0.2 %	130	1,300,000
12	الكويت	653	6,530,000	1.0 %	653	6,530,000
13	لبنان	61	610,000	0.1 %	61	610,000
14	ليبيا	139	1,390,000	0.2 %	139	1,390,000
15	ماليزيا	2,898	28,980,000	4.3 %	2,898	28,980,000
16	المغرب	510	5,100,000	0.8 %	510	5,100,000
17	باكستان	843	8,430,000	1.3 %	843	8,430,000
18	فلسطين	184	1,840,000	0.3 %	184	1,840,000
19	المملكة العربية السعودية	12,000	120,000,000	17.8 %	6,203	62,030,000
20	السنغال	48	480,000	0.1 %	48	480,000
21	الصومال	72	720,000	0.1 %	72	720,000
22	السودان	77	770,000	0.1 %	77	770,000
23	سوريا	185	1,850,000	0.3 %	185	1,850,000
24	تونس	560	5,600,000	0.8 %	560	5,600,000
25	تركيا	2,915	29,150,000	4.3 %	2,915	29,150,000
26	الإمارات العربية المتحدة	184	1,840,000	0.3 %	184	1,840,000
27	أوغندا	49	490,000	0.1 %	49	490,000
28	شركة البركة للاستثمار، لندن	161	1,610,000	0.2 %	161	1,610,000
29	بنك البركة الإسلاميّ، البحرين	818	8,180,000	1.2 %	818	8,180,000
30	بيت البركة التركي للتمويل	69	690,000	0.1 %	69	690,000
31	بيت التمويل السعودي التونسي (BEST)، تونس	53	530,000	0.1 %	53	530,000
32	بنك فيصل الإسلاميّ المصريّ	592	5,920,000	0.9 %	592	5,920,000
33	بنك التنمية التعاوني الإسلاميّ، السودان	26	260,000	0.0 %	26	260,000
34	البنك الإسلاميّ الأردنيّ للتمويل والاستثمار	118	1,180,000	0.2 %	118	1,180,000
35	البنك الإسلاميّ السوداني، السودان	26	260,000	0.0 %	26	260,000
36	بنك التضامن الإسلاميّ، السودان	26	260,000	0.0 %	26	260,000
37	بنين	50	500,000	0.1 %	18	182,346
38	بوركينافاسو	75	750,000	0.1 %	29	289,968
39	جيبوتي	50	500,000	0.1 %	-	-
40	غامبيا	50	500,000	0.1 %	50	500,000
41	العراق	1,000	10,000,000	1.5 %	-	-
42	كوت ديفوار	70	700,000	0.1 %	23	233,929
43	موريتانيا	100	1,000,000	0.1 %	-	-
44	موزمبيق	60	600,000	0.1 %	20	199,990
45	النيجر	50	500,000	0.1 %	-	-
46	قطر	1,000	10,000,000	1.5 %	667	6,666,667
47	اليمن	100	1,000,000	0.1 %	67	665,196
48	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	25,000,000	3.7 %	1,654	16,543,259
49	بانك اقتصاد نو ين، إيران	100	1,000,000	0.1 %	33	330,930
50	بانك ملّت، إيران	500	5,000,000	0.7 %	333	3,333,334
51	بنك الصناعة والتعدين، إيران	100	1,000,000	0.1 %	100	999,408
52	بانك كشاورزي، إيران	100	1,000,000	0.1 %	-	-
53	بانك ملي، إيران	100	1,000,000	0.1 %	100	999,999
54	بانك تجارت، إيران	50	500,000	0.1 %	33	333,334
55	الصندوق السعوديّ للتنمية، السعودية	5,000	50,000,000	7.4 %	1,667	16,666,667
56	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	3,000	30,000,000	4.5 %	1,000	10,000,000
	الإجمالي	67,361	673,610,000	100 %	53,304	533,035,026

* وقع تحديثه بتاريخ: 26 جمادى الأولى 1430هـ الموافق 20 مايو 2009م

التقرير السنويّ 1429هـ

الملحق الأوّل

دور «المؤسسة» في تنفيذ خطة «اجتماع فريق الخبراء»

أ. تمويل التجارة

الإجراء الموصى به	الإنجازات	الأنشطة	الشركاء
1-1. وضع وتطبيق آليات/ أدوات جديدة تهدف إلى زيادة تمويل «المنشآت الصغيرة والمتوسطة» و«الدول الأعضاء الأقل نموّاً».	• خطوط تمويل سبق اعتمادها في تركيا وكازاخستان وأذربيجان. • استحداث خطوط تمويل جديدة في دول أخرى سنة 1430هـ (2009م). • توجد خطوط تمويل مماثلة في بعض الدول الأعضاء (السنغال والنيجر ولبنان).	1- اجتماع للمؤسسات المالية بشأن تعبئة الموارد (2009م). 2- اجتماع/ تطارح الأفكار لبحث إنشاء صناديق متخصصة (2009م). 3- ورشة عن خطوط تمويل «المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة»، التحديات والفرص (2009م). 4- اجتماع لمؤسسات تمويل التجارة وتأمين الائتمان (2009م).	«المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة» «المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات»
2-1. تعزيز الحضور الميدانيّ لـ«المؤسسة».	• العمل على إنشاء أول فرع لـ«المؤسسة» في دبي؛ • سيعقب ذلك إنشاء شبكة فروع أخرى في الدول الأعضاء؛ • ستعيّن نقاط اتصال «المؤسسة» في مكاتب «البنك» الإقليمية القائمة؛ • ستنظّم «أيام عملاء» «المؤسسة» في بعض الدول الأعضاء.		
3-1. استحداث منتجات جديدة لتمويل التجارة.	• تطبيق فتح الاعتماد المستنديّ وخدمات أخرى ذات صلة؛ • تطبيق تمويل التجارة المهيكل بشكل تدريجيّ.		

ب. تيسير التجارة

الإجراء الموصى به	الأنشطة	الشركاء
1-2 التعجيل بتصديق الدول الأعضاء على «نظام التعريفة التفضيلية».	لا يوجد	
2-2 عقد اجتماعات سنوية بشأن مسائل محدّدة من البنية التحتيّة سيكون لها تأثير مباشر على تيسير التجارة.	لا يوجد	
3-2 تعزيز الشراكة مع «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء.	1. الاجتماع السنوي الأول لـ«مركز تعزيز صادرات الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية» (كوناكري، عاصمة غينيا، 2009م). 2. اجتماع «هيئات تعزيز التجارة» في دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» (كوالالمبور، 2009م).	«المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»، «هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية»، «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء
4-2 مواصلة عقد اجتماعات سنوية مع «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء.		
5-2 التزام الدول الأعضاء بتخفيف إجراءات إصدار التأشيرات لأصحاب الأعمال من الدول الأعضاء.	لا يوجد	
6-2 اتفاقات الاعتراف المتبادل لهيئات التصديق والاختبار.	لا يوجد	

أنشطة أخرى	الشركاء
• إنشاء نظام لتيسير الحصول على المعلومات التجاريّة (2009م).	«مركز التجارة الدولية»
• اجتماع عن المساعدة على التجارة في منطقة «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا التابعة للأمم المتحدة» (2009م) [ESCWA] .	«منظمة التجارة العالمية»، «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا التابعة للأمم المتحدة»
• اجتماع الخبراء عن خطة المساعدة على التجارة في منطقة «برنامج الأمم المتحدة الخاصّ باقتصادات آسيا الوسطى» [SPECA].	«منظمة التجارة العالمية»، «برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ»، «حكومة أذربيجان»
• اجتماع وزاريّ عن خطة المساعدة على التجارة في منطقة «برنامج الأمم المتحدة الخاصّ باقتصادات آسيا الوسطى» [SPECA].	

ج. تعزيز القدرات

الإجراء الموصى به	الأنشطة	الشركاء
1-3 إعداد المزيد من برامج التدريب/ المشاريع في المجالات ذات الصلة بالتجارة للدول الأعضاء	1. تنظيم دورة تدريبية للعاملين بغرف التجارة في الدول الأعضاء من «رابطة الدول المستقلة». (ألماتي، كازاخستان، 14-17 أكتوبر 2008م). 2. دورة تدريبية عن «إستراتيجيّات التصدير والاستعلام التجاريّ» لفائدة الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، المغرب. 24-28 نوفمبر، 2008م). 3. دورة تدريبية لموظفين من «مركز المعلومات التجارية» في السودان. (كوالالمبور، 24-28 نوفمبر 2008م). دورة تدريبية عن إستراتيجيّات التصدير والتسويق الدوليّ. (القاهرة، 2009م).	«مركز التجارة الدولية»، «المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»، «الغرفة الإسلاميّة للتجارة والصناعة»،
2-3 تنظيم منتديات عن «أفضل الممارسات» للدول الأعضاء.	1. تدريب أثناء العمل لكبار المسؤولين العاملين بمراكز تعزيز الصادرات في الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية. (كوالالمبور، عاصمة ماليزيا، 10-14 أكتوبر 2008م). 2. تدريب أثناء العمل للمسؤولين بالغرف التجارية في الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، المغرب. 20-24 أكتوبر 2008م). 3. تدريب أثناء العمل لكبار المسؤولين في «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية والعربية (إسطنبول، تركيا. 22-26 ديسمبر 2008م). 4. تدريب أثناء العمل للعاملين بمراكز تعزيز الصادرات في الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، 20-24 أكتوبر 2008م). 5. تدريب أثناء العمل للعاملين في «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء على التقارب التجاريّ الخارجيّ. (إسطنبول. 2009م). 6. تدريب أثناء العمل للمسؤولين والعاملين بالغرف التجاريّة في الدول الأعضاء الناطقة بالعربية. (جدة، 2009م). 7. تدريب أثناء العمل على رسم خريطة للتجارة. (القاهرة، 2009م).	«مركز تدريب التجارة الخارجية»، «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء، «الغرف التجاريّة»، «مجمّع توسكون»
3-3 خطط تقاسم تكاليف التسويق وتعزيز الصادرات	غير واضحة	

أنشطة أخرى	الشركاء
• تطوير «المدرسة العليا للتجارة» بتونس (2009م).	«مركز التجارة الدولية»، «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء
• حلقة دراسية تدريبية عن «جولة الدوحة للتنمية» (2009م).	
• تطوير إدارة التدريب التابعة لـ«مركز تنمية الصادرات التركيّ» (تركيا. 2009م).	
• تطوير إدارة التدريب التابعة لـ«هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية» (ماليزيا. 2009م).	

د. تنمية التجارة

الإجراء الموصى به	الأنشطة	الشركاء
	1. إقامة المعرض الثالث للتجارة العابرة للصحراء الكبرى (نيامي، 4-15 سبتمبر 2008م).	
1-4 تعزيز الوعي بالعلامة التجاريّة وتشجيع المنتجات المصنّعة في دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ».	2. المعرض التجاريّ الدوليّ الثاني عشر لـ«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD) و«منتدى الأعمال الدوليّ» الثاني عشر. (إسطنبول. 22-26 نوفمبر 2008م).	«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD)،
2-4 التزام «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء بتشجيع وتيسير عقد اجتماعات سنوية بين البائعين والمشترين (الوصل بين أصحاب الأعمال، التقارب التجاريّ).	3. جولات دراسية في الخارج لمقاولي كازاخستان (ديسمبر 2008م). 4. الندوة الوطنية الأولى عن التصدير في اليمن. (صنعاء. 24-25 نوفمبر 2008م). 5. معرض متخصص وورشة العرض والطلب عن منتجات صناعة الأغذية الزراعيّة. (2009م).	«المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»، «شركة كاسيه ديا»، «توسكون»،
3-4 تشجيع الدول الأعضاء على زيادة مشاركتها في المعارض التجاريّة والأنشطة التي ينظمها «المجلس الإسلاميّ لتنمية التجارة».	6. منتدى الحلال العالميّ، 2009م. (كوالالمبور. 2009م). 7. «التقارب التجاريّ الخارجيّ الثالث بين تركيا وأفريقيا». (إسطنبول، 2009م). 8. التجارة الداخلية في ماليزيا، 2009م. (كوالالمبور. 2009م). 9. المعرض التجاريّ الثاني عشر للدول الإسلاميّة. (القاهرة. 2009م).	«هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية»، «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء
4-4 تشجيع الدول الأعضاء على استغلال المنبر الموجود داخل أجهزة «منظمة المؤتمر الإسلاميّ»، مثل شبكة التجارة لـ«المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة».	• اجتماع عن المعلومات التجارية والتجارة الإلكترونية. (2009م).	«المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»

أنشطة أخرى	الشركاء
• تنفيذ الدراسة الأولية وخطة العمل لمساعدة المصانع الكويتية غير المصدّرة. 2009م.	«مركز التجارة الدولية»، «هيئة تعزيز التجارة» الكويتية

هـ. تطوير السلع الإستراتيجيّة

الإجراء الموصى به	الأنشطة	الشركاء
1-5 إنشاء صناديق للاستثمار في الزراعة وغيرها من السلع الإستراتيجيّة.	1. مبادرة الأمن الغذائي لـ«دول مجلس التعاون الخليجيّ» (تشجيع الاستثمار الداخليّ من طرف القطاع الخاص ودور «مجموعة البنك»)، 2009م. 2. قمة أزمة الغذاء العالميّة وأثرها على دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ». (2009م).	«المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»، «برنامج المعونة الفنية لتشجيع الاستثمار» (البنك)
2-5 الإسراع في تنفيذ خطة العمل في مجال تنمية القطن؛ وإعداد خطط عمل جديدة لتطوير السلع الإستراتيجيّة الأخرى.	1. فرص التعاون التجاريّ والاستثماريّ بين دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ» في مجال صناعة القطن. (2009م). 2. منتدى عن تنمية الاستثمار والتجارة في مجال السلع الغذائية الأساسية. (2009م). 3. إنعاش قطاع الفول السودانيّ في دول مختارة من جنوب الصحراء (هي السنغال وغامبيا وغينيا بيساو)، 2009م. 4. منتدى عن سبل ووسائل تعزيز التجارة والاستثمار في مجال الغذاء في أفريقيا. (باماكو، عاصمة مالي. 2009م).	«مركز التجارة الدولية»، «منظمة الأغذية والزراعة» (الفاو)، «الصندوق المشترك للسلع الأساسية»، «المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة»، «برنامج المعونة الفنية لتشجيع الاستثمار» (البنك)، حكومات الدول الأعضاء.

الملحق الثاني

تنفيذ أنشطة «برنامج التعاون والتعزيز التجاريّ» 1429 هـ

تعزيز التجارة

1	الاجتماع السنويّ الأول لمراكز تعزيز التجارة في الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية. (كوالالمبور، عاصمة ماليزيا، 5-7 مايو 2008م).
2	منتدى الحلال العالميّ. (كوالالمبور، عاصمة ماليزيا. 12-13 مايو 2008م).
3	«التقارب التجاريّ الخارجيّ الثالث بين تركيا وأفريقيا». (إسطنبول، تركيا، 13-17 مايو 2008م).
4	معرض نيامي للتجارة العابرة للصحراء الكبرى. (نيامي، عاصمة النيجر، 4-15 سبتمبر 2008م).
5	المعرض التجاريّ الدوليّ الثاني عشر لـ«الاتحاد التركيّ لأصحاب الأعمال وأرباب الصناعة المستقلين» (MÜSIAD) و«منتدى الأعمال الدوليّ» الثاني عشر. (إسطنبول، 22-26 نوفمبر 2008م).
6	جولات دراسية في الخارج لمقاولي كازاخستان. (ديسمبر 2008م).
7	إستراتيجيّة التصدير الخاصة بـ«دول مجلس التعاون الخليجيّ- «مجلس التعاون الخليجيّ» (الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، 28-29 أكتوبر 2008م).
8	زيارة العمل التنسيقية الأولى إلى «منظمة الأغذية والزراعة» (الفاو). (روما، عاصمة إيطاليا، 3-9 نوفمبر 2008م).
9	الندوة الوطنية الأولى عن التصدير في اليمن. (صنعاء، عاصمة اليمن، 24-25 نوفمبر 2008م).

تيسير التجارة

10	المنتدى الاقتصاديّ الإسلاميّ العالميّ الرابع. (الكويت العاصمة، الكويت، 29 أبريل- 01 مايو 2008م).
11	المؤتمر الدوليّ للاستثمار في قازان. (قازان، عاصمة تتارستان، -9 15 يونيو 2008م).
12	اجتماع عن المعلومات التجارية. (تونس العاصمة، تونس، -9 10 يونيو 2008م).
13	«اجتماع فريق الخبراء» لتعزيز التجارة في دول «منظمة المؤتمر الإسلاميّ». (إسطنبول، تركيا، -5 6 يوليو 2008م).
14	منتدى المستهلك العربيّ وحماية العلامات التجاريّة. (جدة، المملكة العربية السعودية، -19 20 أكتوبر 2008م).
15	حلقة دراسية عن التجارة الحرة («اتفاقية أكّادير») (تونس العاصمة، تو نس، -17 18 ديسمبر 2008م).

تعزيز القدرات

16	دورة تدريبية عن إستراتيجيّات التصدير والتسويق الدوليّ لفائدة الدول الأعضاء الناطقة بالعربية. (القاهرة، عاصمة مصر، 4-8 مايو 2008م).
17	دورة تدريبية عن إستراتيجيّات التصدير والتسويق الدوليّ لفائدة منشآت كازاخستان الصغيرة والمتوسطة. (ألمآتي، كازاخستان، 10-14 مايو 2008م).
18	اجتماع عن تعزيز القدرات. (تونس العاصمة، تونس، 12-13 يونيو 2008م).
19	تدريب أثناء العمل لمراكز تعزيز الصادرات في الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية. (كوالالمبور، عاصمة ماليزيا، 10-14 أكتوبر 2008م).
20	دورة تدريبية لموظفي الغرف التجاريّة في الدول الأعضاء من «رابطة الدول المستقلة». (ألمآتي، كازاخستان، 14-17 أكتوبر 2008م).
21	تدريب أثناء العمل للمسؤولين في غرف التجارة بالدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، المغرب، 20-24 أكتوبر 2008م).
22	دورة تدريبية لمراكز تعزيز الصادرات في الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، المغرب، 20-24 أكتوبر 2008م).
23	دورة تدريبية عن إستراتيجيّات التصدير والذكاء التجاريّ لفائدة الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية. (الدار البيضاء، المغرب، 24-28 نوفمبر 2008م).
24	تدريب أثناء العمل لكبار المسؤولين في «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء الناطقة بالعربية. (إسطنبول، تركيا، 22-26 ديسمبر 2008م).
25	تدريب أثناء العمل لكبار المسؤولين في «هيئات تعزيز التجارة» في الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية. (إسطنبول، تركيا، 22-26 ديسمبر 2008م).
26	دورة تدريبية لموظفين من «مركز المعلومات التجاريّة» في السودان. (كوالالمبور، عاصمة ماليزيا، 24-28 نوفمبر 2008م).